قاموس المفاهيم السياسية

obeikandl.com

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ - سبتمبر ٢٠١١م

مركز القاهرة لثقافة الديمقراطية

Cairo Center for the Culture of Democracy

CCCD - 2011

٢٢ شارع الأندلس - مصر الجديدة - بجوار حديقة مارى لاند

تليفون وفاكس: ٢٢٥٦٦٤٣٥ - ٢٢٥٦٦٣٧٥

٠١٠١٦٣٣٧١٨

Email: <shoroukintl@hotmail.com>

<shoroukintl@yahoo.com>

http://shoroukintl.com

obeikandl.com

قاموس المفاهيم السياسية

إعداد

أ. د. عبد المنعم المشاط

مكتبة الشروق الدولية

obeikandl.com

البرنامج الوطنى لدار الكتب المصرية

الفهرسة أثناء النشر

(بطاقة فهرسة)

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية (إدارة الشئون الفنية)

ا لمشاط، عبد المنعم

قا موس المفاهيم السياسية / عبد المنعم المشاط.

ط١ . ـ القاهرة: مكتبة الشروق الدو لية، ٢٠١١م.

٨٨ص؛ ١٤ × ٢٠ سم.

تدمك 978-977-701-063-4

١ ـ السياسة ـ مصطلحات. ٣٢٠,١٤

رقم الإيداع : ١٤١٥٤/ ٢٠١١م

الترقيم الدولي : I. S. B. N. 978-977-701-063-4

obeikandl.com

الفهـرس

المدخل	الصفحة
المقدمة	١١
الاتجاهات السياسية Political Attitudes	١٣
إدارة الصراع Conflict Management	١٣
الأزمة Crisis	١٥
الإجماع السياسي Political Consensus	١٥
الأحلاف العسكرية Military Alliances	١٦
الاستفتاء Referendum	١٧
الاستمالة Cooptation	١٨
أسلوب/ طريقة الحكم Regime	١٨
الشائعة Rumor	١٩
الاشتراكية Socialism	٢٠

obeikandl.com

إصدار القرار Decision Making ٢١
الإفصاح/ الشفافية Transparency ٢١
الأمان الإنساني Human Security ٢٢
الأمن الداخلي Internal Security ٢٣
الأمن القومي National Security ٢٤
الانتفاضة الشعبية Popular Uprising ٢٤
الانقلاب Coup d'État ٢٥
الإمبريالية Imperialism ٢٦
الأمم المتحدة United Nations ٢٦
الأهداف الألفية Millennium Development Goals (MDGs). ٢٧
الأيديولوچية Ideology ٢٨
البرنامج الانتخابي للحزب Party Platform ٢٩
البرنامج الانتخابي لمرشح الرئاسة Presidential Platform ٣٠
البنك الدولي World Bank ٣١
بيان الحكومة Government Action Plan ٣٢
التبعية Dependency ٣٢
التنشئة السياسية Political Socialization ٣٣
التنمية السياسية Political Development ٣٣

obeikandl.com

التمثيل الدبلوماسي Diplomatic Representation..... ٣٤
التنمية المستدامة Sustainable Development ٣٥
التهميش السياسي Political Marginalization.....٣٦
الثورة Revolution..... ٣٧
الجاسوسية Spying..... ٣٨
حقوق الإنسان Human Rights.....٣٨
جماعات الضغط Pressure Groups ٣٩
جماعات المصالح Interest Groups ٤٠
الجمعيات الأهلية Non -Profit Organizations..... ٤١
الحرمان الاقتصادي النسبي Relative Economic Deprivation. ٤١
الحرية Freedom..... ٤٢
الحزب السياسي Political Party..... ٤٣
الحكم الصالح Good Governance..... ٤٣
الحكومة Government..... ٤٤
الدستور Constitution..... ٤٥
الدولة State..... ٤٦
الدولة العلمانية Secular State..... ٤٧
الدولة الفاشلة Failed State.....٤٨

obeikandl.com

الدولة المدنية Civic State ٤٨
الديمقراطية Democracy ٤٩
الديمقراطية الاجتماعية Social Democracy ٥٠
الرأي العام Public Opinion ٥٠
سحب الثقة No Confidence Vote ٥١
السلطة الأبوية Patriarchy ٥٢
السلطة التشريعية Legislative Authority ٥٣
السلطة القضائية Judiciary ٥٣
السلطوية Authoritarianism ٥٤
السلوك السياسي Political Behavior ٥٥
السيادة Sovereignty ٥٦
السياسات العامة Public Policy ٥٧
السياسة Politics ٥٨
السياسة الخارجية Foreign Policy ٥٨
الشرعية Legitimacy ٥٩
الشمولية Totalitarianism ٦٠
الشيوعية Communism ٦١
صندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF) ... ٦٢

obeikandl.com

الطبقة المتوسطة Middle Class..... ٦٢
الظاهرة الجماهيرية Mass Phenomenon..... ٦٣
العدالة Justice..... ٦٤
العصيان المدني Civil Disobedience..... ٦٥
العقد الاجتماعي Social Contract..... ٦٦
العلوم السياسية Political Science..... ٦٦
القومية Nationalism..... ٦٧
القوة الناعمة Soft Power..... ٦٨
اللامركزية Decentralization..... ٦٩
الليبرالية Liberalism..... ٧٠
المجتمع المدني Civil Society..... ٧٠
المعارضة السياسية Political Opposition..... ٧١
المساءلة Accountability..... ٧٢
المساواة Equality..... ٧٣
المسئولية التضامنية Collective Responsibility..... ٧٣
المشاركة السياسية Political Participation..... ٧٤
المشروعية السياسية Political Légitimation..... ٧٥
المنظمات غير الحكومية Non - Governmental Organizations (NGOs)... ٧٥

obeikandl.com

المواطنة Citizenship ٧٦
النخبة Elite ٧٧
النظام الانتخابي Electoral System ٧٨
النظام الدولي International System ٧٩
النظام الرئاسي Presidential System ٧٩
النظام البرلماني Parliamentary System ٨٠
نظام الحكم الديني Theology ٨١
النظام السياسي Political System ٨٢
النظام الفيدرالي Federal System ٨٣
النظم الإقليمية Regional Systems ٨٣
النقابات Syndicates ٨٤
مراحل النمو Stages of Growth ٨٥
اليمين Right واليسار Left ٨٦

openkanar.com

المقدمة

خلقت ثورة ٢٥ يناير شغفًا غير مسبوق لدى المصريين للتعرف والاطلاع على المفاهيم السياسية المتعلقة بالدولة والمجتمع والتفاعل السياسي ومستقبل الدولة المصرية الجديدة بالدول الأخرى، ورغبةً منا في الاستجابة لهذا الشغف، قررنا إصدار هذا القاموس الذي يضم ما يربو على مائة مفهوم تتصل بالدولة والمجتمع والمؤسسات والحقوق والواجبات وطبيعة العلاقات الإنسانية والدولية. وقد تحمست مؤسسة كونراد أدناور وممثلها المقيم بالقاهرة أ. د. أندرياس جاكوب لإتمام هذا العمل وإصداره بهذه الصورة، ونحن معًا نتمنى أن يكون عملًا مفيدًا للمصريين والعرب الذين يعيشون مرحلة التحول التاريخية إلى الديمقراطية بكل ما تحمله من تحديات وتمثله من آمال عريضة في مستقبل أفضل وأكثر ديمقراطية.

أ. د. عبد المنعم المشاط

أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة

ومدير مركز القاهرة لثقافة الديمقراطية

أ. د. أندرياس جاكوب

الممثل المقيم

Konrad Adenauer Stiftung، مصر

obeikandl.com

الاتجاهات السياسية Political Attitudes

تندرج تحت علم النفس الاجتماعي والسياسي، وتعني مجموعة القيم والمعتقدات التي تترسخ في ذهن المواطن إزاء النظام السياسي والاجتماعي عبر سنوات التنشئة السياسية والاجتماعية، وهي بذلك نظام كامن يظهر فقط كسلوك سياسي عند الضرورة، ولكي يفهم النظام السياسي في الدول المتقدمة توجهات المواطنين إزاءه أو سياساته يجري دراسات ميدانية تسمى أحيانًا «استطلاعات الرأي العام»، يكون المقصود بها التوصل إلى نظام الاعتقاد لدى المواطنين، ومعرفة اتجاهاتهم السياسية، ومن هذه البيانات يمكن التنبؤ بسلوكهم في المستقبل، وتتنافس كافة مؤسسات التنشئة السياسية، ومنها الأحزاب، والمؤسسة الدينية والمؤسسة التعليمية وغيرها من مؤسسات التنشئة السياسية على غرس القيم والمعتقدات التي ترغب فيها في نفوس المواطنين، وذلك بقصد التأثير على اتجاهاتهم نحو السلطة السياسية وتوجيه سلوكهم في المستقبل.

إدارة الصراع Conflict Management

وتعني التباين والاختلاف في المصالح بين طرفين أو أكثر، كما تعني كذلك اختلاف رؤى صانعي القرار في الطرفين المعنيين إزاء مصالحهما الوطنية. ويختلف الصراع عن النزاع في أن الأخير لا يعدو أن يكون اختلافًا أو خصامًا قانونيًّا يمكن حله باللجوء إلى القضاء الوطني أو الدولي أو التحكيم، وبالتالي فهو صراع بطبيعته معلوم الأبعاد والنتائج، أما الصراع، فهو أكثر تعقيدًا؛ حيث يتناول الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية والإستراتيجية بين أطرافه، وفي إطار الصراع، يمكن

أيضًا التمييز بين صراع عادي يمكن حله باستخدام أدوات حل الصراع؛ كالتفاوض وسياسات التسوية والتوفيق والوساطة والتنازلات، وصراع اجتماعي متوالد Protracted Social Conflict يصعب تحديد بداياته وأبعاده وأطرافه، ومن ثم، لا يمكن حله أو إدارته بالطرق السابق ذكرها؛ فالصراع العربي/ الإسرائيلي يعد نموذجًا يجسد هذا النوع، فهل هو صراع تاريخي؟ أم حضاري؟ أم ديني؟ أم إستراتيجي؟ وهل هو صراع على الأرض؟ أم على الهوية؟ أم على الحدود؟ أم على الأمن؟ وهل هو صراع على الموارد، مثل المياه؟ أم هو صراع على القوة والمكانة والهيمنة؟ ومن أطرافه؟ هل هم العرب وإسرائيل؟ أم العرب والفرس والأتراك من ناحية، وإسرائيل والولايات المتحدة وأوروبا من ناحية أخرى؟ هل هو صراع بين الدول الإسلامية من ناحية، والدولة اليهودية والدول المسيحية من ناحية أخرى؟ وحتى إذا تمت الإجابة عن الأسئلة السابقة؛ فكيف يمكن حله؟ هل الاتفاقية المصرية/ الإسرائيلية والأردنية/ الإسرائيلية حلت هذا الصراع بين إسرائيل وهذين الطرفين؟ وهل انسحاب إسرائيل من بقية أراضي لبنان وسوريا سيحل الصراع معهما؟ وهل إنشاء دولة فلسطينية في غزة وفي جزء من الضفة الغربية سيحل الصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي؟ تشير الخبرة التاريخية إزاء هذا الصراع إلى أن محاولة حله في منطقة أو جهة ما أو مع طرف ما يؤدي إلى تصعيده في أماكن أخرى وبين أطراف أخرى. ومع ذلك، فإن هذا النوع من الصراع في جنوب أفريقيا بين البيض والسود تم حله بالتحول إلى نظام ديمقراطي ليبرالي، ويمكن الاستفادة من ذلك في حل الصراع العربي/ الإسرائيلي.

١ الأزمة Crisis

تمثل الحد الأقصى الذي يمكن أن يصل إلى الصراع بعد أن يحدث أحد أمرين؛ إما الإقدام على الحرب العسكرية أو التوصل إلى تسوية باتفاق الطرفين، وتبدأ الأزمة بتصعيد التوتر بين دولتين في مجال أو عدة مجالات نظرًا لاختلاف نظرة كلٍّ منهما إلى مصالحها الوطنية تجاه الآخر، أو نظرًا لتحالفها مع أحد أعداء ذلك الطرف، وقد يتم هذا التصعيد بسبب رؤية صانع القرار وإدراكه لدور هذا التصعيد في تحقيق مصالح دولته أو إهدار مصالح الدولة الأخرى، وفي أحيان كثيرة يكون هذا الإدراك غير صحيح أو بني على أسس ذاتية ونفسية أكثر منها موضوعية. ولهذا، تلعب شخصية صانع القرار دورًا مهمًّا في كلٍّ من تصعيد الصراع إلى أزمة أو اتخاذ مبادرات تؤدي إلى تخفيف حدة الصراع وحل الأزمة، وهناك قواعد ينبغي توافرها واتباعها عند حل الأزمة، منها: ضرورة دراسة البدائل المتاحة وقدرات كل طرف، وأنماط التحالفات مع الأطراف الأخرى، والوقت المتاح؛ فمما لا شك فيه أن إدارة الوقت خصوصًا أنه محدود أثناء الأزمة تعد أحد عوامل النجاح في حل الأزمة. وفي معظم الدول، توجد مراكز رسمية أو غير حكومية متخصصة في حل الأزمات يمكن أن تساهم في حل أزمة قائمة أو تدريب بعض المتخصصين والممارسين لحل أزمات قادمة.

الإجماع السياسي Political Concensus

يقصد به توافق المجتمع على الأهداف العليا وعلى الحلول العملية للمشكلات القومية، ولا يقصد به اتفاق جميع أعضاء المجتمع على هذه الأهداف أو تلك الحلول، وإنما يعني الاتفاق الضمني والطوعي عليها

بصورة سلمية دون إجبار أو إكراه سياسي. وغالبًا ما يحدث أثناء الصراعات الكبرى، والتي تتصاعد إلى أزمات؛ حيث يتفق الجميع على أهمية نبذ الخلافات الجانبية والاتفاق على إدارة الصراع والأزمة بما يحقق المصالح القومية العليا، بيد أنه بعد حل الصراع أو الإدارة الناجحة للأزمة، تعود القوى السياسية إلى الاختلاف والتباين حول إعادة صياغة السياسات العامة. وكثيرًا ما تحتاج الدول، في هذه الحالة، إلى مساعدات خارجية. ومن هنا، برز مفهومان يرتبطان بتلك الحالة؛ الدول الفقيرة التي تحتاج إلى مساعدات Low Income Countries Under Stress (LICUS)، وكذلك Post - Conflict Countries، وفي هاتين الحالتين، لا يمكن الحديث عن الإجماع السياسي. ويختلف الإجماع السياسي عن الطاعة Obedience، والتي تكون إكراهية ـ إجبارية في النظم غير الديمقراطية التي تقوم أساسًا على الخوف Fear. أما في الدول الديمقراطية؛ فإن الإجماع السياسي يرتبط بتوافق الأغلبية الكبيرة دون إجبار أو إكراه على قضايا الأمة بما فيها توجهات السياسة الخارجية.

الأحلاف العسكرية Military Alliances

عبارة عن معاهدات تحالف ذات طابع عسكري تعقد بين دولتين أو أكثر بغرض التعاون في تنظيم دفاع مشترك بينها، ويرى البعض أنها عبارة عن التزام تعاقدي عسكري أو سياسي متبادل بين عدد من الدول، ويكون عادةً ضد دولة أخرى أو حلف آخر. ومن أهم الأحلاف التي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية حلف شمال الأطلنطي/ الناتو NATO،

والذي يضم الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى تركيا، وحلف وارسو WARSAW، والذي كان يضم الاتحاد السوفييتي السابق ودول أوروبا الشرقية، وقد انتعشا أثناء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ما بين عامي ١٩٤٥ و١٩٩١، وبعد انتهاء الحرب الباردة، ألغي حلف وارسو، وتم تطوير إستراتيجية حلف الأطلنطي لكي يصير أداة في يد الولايات المتحدة وأوروبا في الحرب ضد الإرهاب الدولي، كما يحدث في أفغانستان، وقد يستخدم كذلك ضد الحكومات التي تستخدم القوة المفرطة ضد شعوبها، مثل نظام القذافي في ليبيا، كما قام الحلف بعقد اتفاقية مع مجلس التعاون الخليجي بناءً على مبادرة إستانبول، وذلك بهدف حماية دول الخليج العربية ضد النفوذ الإيراني، وينبغي الإشارة إلى أن النظام الدولي الحالي يحاول أن ينتقل من نظام الأحلاف العسكرية إلى نظم إقليمية للتعاون الإستراتيجي، والتي تستخدم القوة الناعمة قبل القدرات العسكرية.

الاستفتاء Referendum

وهو عكس الانتخاب؛ حيث يتضمن فقط الاختيار بين بديلين لا ثالث لهما، إما نعم أو لا، وفي الغالب ما يكون الاستفتاء على التعديلات الدستورية أو مشروعات قوانين أو برامج وسياسات عامة، ونادرًا ما يرتبط برئاسة الدولة إلا في الدول السلطوية أو الشمولية. وفي هذه الدول، غالبًا ما يتم تحديد الاختيارات السياسية مسبقًا من جانب السلطة السياسية، وهي بهذا تتعارض بصورة واضحة مع مبادئ الشفافية والإفصاح وقواعد الحكم الصالح، كما أنه لا يشارك في الاستفتاء في تلك الدول إلا عدد محدود من المواطنين يتم تعبئته بوسائل عدة سواء بالإغراء

أو بالتهديد. وهكذا فإن الاستفتاء على أعضاء الجهاز التنفيذي لا يزيد من معدل المشاركة السياسية، ولكنه يؤدي إلى درجة عالية من درجات اللامبالاة وعدم الاكتراث السياسي. وتشوب الاستفتاءات في الدول النامية درجات عالية من الشك في نزاهتها والخوف من تزويرها.

الاستمالة Cooptation

تحاول النظم السياسية كافة استمالة لعناصر غير المولية إليها، وتتبع في سبيل ذلك مجموعة من الإستراتيجيات التي تتراوح ما بين الإغراءات والتهديدات، وتنتشر هذه بصورة خاصة في الدول السلطوية؛ حيث تسعى إلى استمالة الطبقة العاملة والمثقفين إلى جانبها حرصًا منها على الاستقرار وتزايد الإنتاج من ناحية، وخلق مجموعة من المدافعين عن سياسات النظام من ناحية أخرى. وتختلف عملية الاستمالة عن التجنيد السياسي Recruitment بأن الثانية تتم في الغالب عنوة، بينما يمكن أن تستخدم في الأولى وسائل ناعمة مثل تقديم المزايا والفوائد والمنافع والحوافز من أجل الإغراء بالانضمام إلى مؤسسات النظام السياسي ومساندتها، كما أن عملية الاستمالة هي عملية داخلية، بينما يمكن أن يتم التجنيد بطريق عناصر خارجية. وتشير التجربة التاريخية إلى أن عملية الاستمالة لا تستمر في النجاح؛ فهي تعتمد بصورة كبيرة على مقدار المزايا والمنافع، ويتم تعديل المواقف طبقًا لتغير قيمة تلك المنافع.

أسلوب/ طريقة الحكم Regime

يشير أسلوب الحكم Mode of Governing إلى العلاقات الفعلية بين مختلف المؤسسات وعدم الاقتصار على العلاقات القانونية أو الدستورية؛ فقد يكون النظام السياسي رئاسيًّا وبه أحزاب عدة، بينما تتسلط السلطة

التنفيذية تمامًا على بقية السلطات، في هذه الحالة، يقال إن النظام الرئاسي تعددي ولكن طريقة الحكم سلطوية. ومن ثم، فإنه عند إقامة نظام ديمقراطي، ينبغي تحقيق اتساق تام بين ما هو دستوري وقانوني من ناحية، وما هو فعلي وعملي من ناحية أخرى، فمثلًا؛ بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، تمت إزاحة رئيس الدولة وحل الحزب الوطني الديمقراطي، ومع ذلك استمرت عملية صنع القرار على ما هي عليه، ومن ثم؛ يوجد شعور بأن هناك تغيرًا في النظام السياسي إلى نظام أكثر ديمقراطية بينما طريقة وأسلوب الحكم لم يتغير كثيرًا.

الشائعة Rumor

وتتمثل في واقعة، إما حقيقية أو مختلقة، تتعلق بحياة المواطنين ومستقبلهم ومصالحهم، ثم يعقبها التضخيم عن طريق وسائل الإعلام، وتتناقلها الألسنة بسرعة شديدة نظرًا لعدم وجود قنوات حرة للتعبير وإعلام مستقل ينقل للناس الأخبار الصحيحة؛ فأساس الشائعة هو غياب المعلومات من ناحية، وسيطرة الحيرة وعدم اليقين على الناس من ناحية أخرى. وأسوأ أنواع الشائعات التي تقوم على غير الحقيقة، أما أقوى الشائعات؛ فهي التي تستند إلى جزء ضيق من الحقيقة، ثم يتم تحريفها لتخرج عن إطارها الصحيح؛ ففي هذه الحالة، تزيد مصداقية القائم بنشر الشائعة. وتستخدم الشائعة بصورة أقوى في لحظات الأزمات والحروب والصراعات وندرة الموارد اللازمة لإشباع الحاجات الأساسية. ومن أشهر الذين استخدموا الشائعات في الحروب وزير الدعاية النازي جوبلز؛ حيث تمكنت ألمانيا من هزيمة معظم الدول الأوروبية بعد نشر

شائعات لديها بسقوط جيوشها على يد الجيش الألماني. وقد استخدمت إسرائيل العديد من الشائعات في حروبها مع الدول العربية، والتي أدت إلى جروح سيكولوچية عميقة لدى الجيوش والشعوب العربية. وتستخدم الشائعات في النظم الشمولية والسلطوية بصورة أكبر بكثير من النظم الديمقراطية، والتي تقوم على الشفافية والحق في الحصول على المعلومات وحرية تداولها، وقد تستخدم الشائعات للإطاحة بالمنافسين السياسيين وإشاعة حالة من الفوضى وعدم الاستقرار التي قد تؤدي إلى سقوط نظام والإتيان بالنظام القديم الذي روَّج لها؛ ففي أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، سرت بعض الشائعات حول سيدات تحولن للإسلام وتم إلقاء القبض عليهن من جانب الكنائس، وغيرها من تلك الشائعات التي أدت إلى إحراق بعض الكنائس بغرض تكريس عدم الاستقرار الداخلي.

الاشتراكية Socialism

وتختلف الاشتراكية عن الشيوعية في قبول التزاوج بين الملكية العامة لأدوات الإنتاج والملكية الفردية، ولكنها تتفق مع المراحل الأولى من الشيوعية في سيطرة الدولة على أدوات الإنتاج ووجود حزب واحد يمثل الطبقة العاملة يتحكم في النظام السياسي. وقد وجدت أنواع عديدة من الاشتراكية مثل الاشتراكية الفابية في بريطانيا والاشتراكية الاجتماعية والاشتراكية العربية، وهذه الأنواع جميعها تقضي بالمسئولية الاجتماعية تجاه الفقراء والطبقات الدنيا. ومن ثم، فإن الاشتراكية عكس الشيوعية لا تؤمن بصراع الطبقات بل على العكس من ذلك تدعو إلى التعايش بين الطبقات مع الحد من الفوارق بينها. والصورة العصرية للاشتراكية

خصوصًا في حالة التحول إلى النظام الرأسمالي تتمثل في المسئولية الاجتماعية للشركات الكبرى Corporate Social Responsibility.

إصدار القرار Decision Making

هي العملية التي يتولى فيها صانع القرار اختيار بديل من بين البدائل المتاحة طبقًا لفهمه ورؤيته للمصلحة القومية لبلده و تختلف عملية إصدار القرار عن عملية اتخاذ القرار Decision Taking؛ فالأولى في الدول الديمقراطية هي عملية طويلة ومعقدة وتشترك فيها مختلف المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، ويسهم فيها كذلك المجتمع المدني؛ حيث يقدم كل هؤلاء تصوراتهم واختياراتهم إلى صانع القرار الذي يتولى دراستها وفحصها وفهمها ثم اتخاذ القرار وحده باعتباره المسئول الوحيد عنه، أما في الدول غير الديمقراطية؛ فلا توجد عملية إصدار القرار، وإنما توجد فقط عملية اتخاذ القرار، ومن ثم، يعيبها شخصنتها وعدم مشاركة الأطراف صاحبة المصلحة فيها، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى الديكتاتورية وانتشار عمليات الفساد وإساءة استخدام السلطة. وفي عملية اتخاذ القرار، تغلب شخصية صانع القرار. ولهذا، ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية، حينما تمت دراسة عملية اتخاذ قرار الحرب في ألمانيا وإيطاليا واليابان، صدر كتاب مهم حول الشخصية التسلطية ودورها في عملية اتخاذ القرار غير الرشيد.

الإفصاح/ الشفافية Transparency

ينتمي هذا المفهوم إلى العلوم السياسية الحديثة، ويقصد به أن يقوم

النظام السياسي بإدارة شئون البلاد بوضوح تام دون مواربة أو تضليل، وذلك بتقديم كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالسياسات العامة للمواطنين كافة، وقد صار هذا المفهوم أحد أركان السياسات التي تصيغها بعض المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تجاه الدول المقترضة؛ حيث تشترط، إلى جانب تقديم إستراتيجية وطنية للتنمية يشارك فيها القطاع الخاص والحكومة والمجتمع المدني، ضرورة نشر كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بمشروعات القروض على الرأي العام. ولهذا، أصدرت بعض الدول قوانين تتعلق بإتاحة المعلومات للرأي العام وبالتأكيد على حق كل مواطن في الحصول على المعلومة عند الحاجة إليها وعند طلبها. يضاف إلى ذلك أنه يوجد ترتيب ودرجات للدول على مقاييس الشفافية، كما تفعل ذلك المنظمة العالمية للشفافية، وتهافت الدول على الارتقاء بترتيبها لما يعنيه ذلك من التزامها بدرجة أعلى من الشفافية.

الأمان الإنساني Human Security

يختلف الأمان الإنساني عن الأمن القومي في أن جوهره الفرد/ المواطن، بينما جوهر الثاني لا يزال هو الدولة على الرغم من امتداده إلى نوعية الحياة للأفراد، وقد بدأ هذا المفهوم في الظهور منذ منتصف الثمانينيات ثم تطور على يد برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP عام ١٩٩٤، ليسقط القدرات العسكرية للدولة عند صياغة مفهوم الأمان الإنساني، والذي امتد إلى كل ما يتعلق بالإنسان وحياته من أمان جسدي وبيئي واقتصادي وغذائي وسياسي... إلخ. وقد وجد في القرآن الكريم نص معبر تمامًا عن

هذا المفهوم؛ بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۢ ﴿٤﴾ ﴾ [قريش]. وقد يستخدم البعض مصطلح الأمن الإنساني للتعبير عن الأمان الإنساني، ويرتبط الاثنان على أية حال بمفهوم حقوق الإنسان الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الأمن الداخلي Internal Security

ويتولى مسئولية حفظ وصيانة الاستقرار الداخلي، وذلك بتتبع كلٍّ من العناصر الخارجية التي تزور الدولة والعناصر الداخلية المشكوك فيها، وعلى الرغم من حساسية مؤسسات الأمن الداخلي إلا أنها تخضع للقانون العام في أداء وظائفها، وإذا قامت بخرقه؛ فإنه يتم محاسبتها قانونيًّا، وفي الدول غير الديمقراطية، يتعاظم دور هذه المؤسسة إلى درجة سيطرة السمة البوليسية Garrison State على الدولة، وتشير جميع التجارب الدولية في هذا الشأن إلى أنه كلما زادت درجة بوليسية الدولة أدى ذلك إلى زيادة تعرضها للخطر Vulnerability ومن ثم؛ زيادة درجة تهديد الأمن القومي ثم انهيارها، وهكذا، انهارت دولة الشاه ثم الاتحاد السوفييتي ثم النظام السلطوي المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ولا شك في وجود ارتباط وثيق بين التهديد الداخلي والتهديد الخارجي للأمن القومي، وذلك لا يتم حله بالقدرات البوليسية في الداخل والقوات المسلحة؛ لأن الأمن القومي يتطلب تضافر كل ذلك مع القوة الشعبية والجماهيرية مجتمعة.

الأمن القومي National Security

قدرة الدولة على الحفاظ على بقائها والإعلاء من جودة الحياة لمواطنيها، وهكذا لا يقتصر الأمن القومي على قدرة الدولة على الدفاع عن حدودها ضد أي عدوان خارجي، وهذا مهم، ولكنه يمتد كذلك إلى مدى نجاح النظام السياسي في تحقيق وظائف الإنتاج والتوزيع والعدالة بين المواطنين، كما أنه يمتد كذلك إلى زيادة قدرته على تحسين ليس فقط مستوى المعيشة وإنما أيضًا جودة الحياة، ويتطلب الأمن القومي دراسة دقيقة لموارد الدولة المختلفة الاقتصادية والسياسية والديموجرافية والعسكرية والتكنولوجية، ثم مدى وجود إرادة سياسية لتحويل كل ذلك إلى قدرات تستخدم لتحقيق الهدفين السابقين، ولذلك، تتباين مستويات الأمن بين الدول المختلفة؛ فهناك دول آمنة، وهي التي نجحت في الحفاظ على كيانها والإعلاء من جودة الحياة لمواطنيها، ودول غير آمنة، وهي التي فشلت في تلك الوظيفتين أو إحداهما، وصارت تسمى دولًا فاشلة، مثل؛ الصومال والعراق وليبيا، وهناك دول تقع ما بين هذين الطرفين، وتجدر الإشارة إلى أنه بقدر وجود قدرات للدولة بقدر ما تكون آمنة، وهكذا؛ فإن تهديد الأمن القومي لم يعد قاصرًا على الأعداء الخارجيين، ولكنه يرتبط كذلك بمدى الفشل في السياسات الداخلية المتعلقة بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية، كما أن الأمن القومي لم يعد مسئولية المؤسسة العسكرية وحدها، ولكنه صار مسئولية النظام السياسي مجتمعًا.

الانتفاضة الشعبية Popular Uprising

قد تكون رد فعل لعدم الرضا الشعبي عن أداء الحكومة؛ ففي الأدبيات السياسية، يشارك المواطنون في الانتفاضة الشعبية بسبب معاناتهم

من التهميش السياسي والحرمان لا قتصادي، ويستهدفون من وراء ذلك إ صلاح كل من النظام الإنتاجي ونظام التوزيع في المجتمع بغرض تحقيق العدالة الاجتماعية وخلق إحساس بالمساواة بين المواطنين. ومن جانب آخر، فإنه يمكن استخدام الانتفاضة الشعبية كأداة من أدوات المقاومة الشعبية للاحتلال الأجنبي، وأبرز مثال على ذلك الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الأولى والثانية ضد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وقد أدتا إلى زيادةالتعا طف الدولي معهم وتكثيف الانتقادات الشعبية ضد إسرائيل. وفي أغلب الأحيان، يصحب الانتفاضة الشعبية نوع مرا لعنف واستخدام القوةضد المؤ سسات الأمنية التي تستخدم أدوات القهر ضد المواطنين. ويترتب على هذه الانتفاضات إدخال بعضالإ صلاحات التي تحقق درجة أعلى من الرضاء الشعبي عن الحكومة والنظام السياسي.

الانقلاب Coup d'État

عكس الثورة التي يقوم بها الشعب والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، حينما يقوم الجيش بالانقلاب على النظام السياسي، يصير ذلك انقلابًا عسكريًا، ولايستهد ف الانقلاب، عكس الثورة، تغييرًا جذريًا، ولكنهيد ف إلى إجراء تغييرات محدودة في علاقات الحكم وربما في أدواته وربما في علاقاته الخارجية. وفي كثير من الأحيان، تقع الانقلابات العسكرية في الدول النامية بإيعاز وتشجيع ومسا ندة من إحدى ا لدول المتقدمة لتحقيق مصالح اقتصادية أو إستراتيجية خاصة بها. والانقلاب بطبيعته صراعي يستخدم فيه لعنف والأسلحة وعناصر القوة لمختلفة، ويترتب عليه عدم استقرار سياسي، وهو يؤدي في الغالب إلى سيطرة العسكريين

على السلطة، وربما يؤدي إلى إقصاء السياسيين المنتخبين من الحكم، وهو ما يقود إلى انتقادات من الدول الديمقراطية والمنظمات الدولية.

الإمبريالية Imperialism

مصطلح تقليدي ذو طابع سياسي يصف مرحلة الاحتلال الأجنبي للدول والأقاليم الأخرى، والتي كان يطلق عليها المستعمرات Colonies، كما كان يطلق على الدول الاستعمارية مصطلح Colonial Powers، ويقصد بالإمبريالية أن تقوم الدولة بمد نفوذها السياسي والإستراتيجي على دولة أخرى تكون عادةً في حاجة إلى الدولة الأولى، وقد تطور الشكل التقليدي للإمبريالية من الاحتلال العسكري لممارسة النفوذ السياسي إلى التأثير على عملية صنع القرار في الدولة الصغرى/ النامية دون هذا الاحتلال. وقد يرجع هذا التأثير إلى الحاجة الاقتصادية أو الحاجة إلى الحماية ودرء التهديد الخارجي أو الداخلي عنها، وهكذا، يحدث اتساق بين السياسات الخارجية للدولتين إزاء قضايا قد تهم الدولة الكبرى بصفة أساسية، ويندرج تحت ذلك ما يمكن أن نطلق عليه «الإمبريالية الجديدة» أو «الاستعمار الجديد»، والذي يكمن في نوع من التبعية الضمنية للدولة الكبرى حينما تسمح الدولة الصغرى لها مثلاً بإقامة قواعد عسكرية لديها أو باستخدام مجالها الجوي أو مياهها الإقليمية أو المساهمة من جانب قواتها المسلحة في العمليات العسكرية التي تقوم بها الدولة الكبرى.

الأمم المتحدة United Nations

أنشئت الأمم المتحدة بناءً على ميثاق الأمم المتحدة الذي تم الاتفاق عليه في

مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥، وقدشاركت مصر بالإضافة إلى ٥٠ دولة في التوقيع على الميثاق، ووصل عدد الدول الآن ١٩٣ دولة. وتتكون الأمم المتحدة من خمسة أجهزة هي: الجمعية العامة، وهي تعبر عن المساواة بين الدول؛ حيث تضم كافة الدول، ولكل دولة صوت واحد، ومجلس الأمن، والذي يتكون من ١٥ عضوًا؛ منهم خمسة أعضاء دائمون يمتلكون حق الاعتراض Veto، ولا تصدر قرارات المجلس إلا بموافقتهم، وعشرة أعضاء يختارون لمدة سنتين ويمثلون مختلف الأقاليم، ويختص المجلس بقضايا السلم والأمن الدوليين، ولذلك تلحق به القوات العسكرية التابعة للأمم المتحدة، والتي تسمى عادةً قوات حفظ السلام، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والسكرتارية العامة التي يتولاها أمين عام ينتخب لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وعادة ما يأتي من أحد أقاليم العالم الثالث، ومحكمة العدل الدولية التي يوجد مقرها في لاهاي بهولندا، والتي تتشكل من خمسة عشر قاضيًا من ذوي السمعة العالمية التي يعتد بها، ويرتبط بالأمم المتحدة عدد من الوكالات الدولية المتخصصة، مثل: منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الزراعة العالمية، وهيئة اليونسكو... إلخ.

الأهداف الألفية Millennium Development Goals (MDGs)

وقَّع رؤساء وملوك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠ على ثمانية أهداف ألفية للعالم، والتي تمثل جدول أعمال المجتمع الدولي لمدة خمسة عشر عامًا، وهي: **أولًا**: الالتزام بالتخلص من الفقر المدقع والجوع، **وثانيًا**: التأكد من تحقق التعليم الأساسي، **وثالثًا**: المساواة النوعية وتمكين المرأة، **ورابعًا**: خفض معدلات وفيات الأطفال، **وخامسًا**: تحسين صحة

المرأة، **وسادسًا**: مقاومة مرض نقص المناعة (الإيدز) والملاريا والأمراض المماثلة، **وسابعًا**: التأكد من حماية وصيانة البيئة، **وأخيرًا**: الإقدام على المشاركات الدولية للتنمية. وتلتزم الدول أخلاقيًّا بتحقيق هذه الأهداف، مثلًا سوف تنتهي ماليزيا من القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠١٢ أي قبل التاريخ المحدد من جانب الأمم المتحدة بثلاث سنوات، بينما فشلت دول أخرى في نفس القضية مثل مصر التي زاد فيها معدل الفقر المدقع من ١٩,٦٪ عام ٢٠٠٥ إلى ما يربو على ٢١٪ عام ٢٠١١.

الأيديولوجية Ideology

تشير إلى مجموعة المبادئ السياسية المجردة التي تشكل الإطار العام الذي يحكم النظام السياسي والبيئة الفكرية والثقافية له، وقد نمت وازدهرت الأيديولوجية، بهذا المعنى، فيما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ١٩١٩ ـ ١٩٣٩، مثل الأيديولوجية النازية والفاشية والشيوعية والقومية، وتختلف الأيديولوجية عن الدين في أن الأولى عبارة عن مبادئ بشرية وضعها الفلاسفة والمفكرون ورجال الحكم، بينما الثاني، يمثل المبادئ السامية التي تتمثل في الكتب المقدسة التوراة والإنجيل والقرآن الكريم، ولذلك يخطئ البعض حينما يطلق مصطلح الأيديولوجية الدينية على القواعد الشرعية، وتتسم الأيديولوجية عادةً بالتطرف خصوصًا حينما يتبناها السياسيون أو الأحزاب السياسية ويحكمون الناس بناءً عليها؛ حيث يتولى هؤلاء توظيف فهمهم للأيديولوجية لخدمة مصالح خاصة، ويتولون إقناع الناس بها باستخدام عملية عقلية معقدة، ولكنها فاعلة، وهي عملية التلقين السياسي، والتي توظف كافة أشكال وتقنيات غسيل المخ. وتختلف الأيديولوجية عن البراجماتية، والتي تعني التفكير العملي

والتطبيقي الواقعي دون التعلق بحبال المبادئ المجردة التي لا علاقة لها بالواقع العملي، وفي النظام الدولي المعاصر، تراجعت الأيديولوجية تمامًا عن الحياة السياسية، كما تراجعت كذلك في البرامج الدراسية.

البرنامج الانتخابي للحزب Party Platform

يقوم الحزب بإعداد برنامج انتخابي في كل انتخابات قومية، يوضح فيه برنامجه الداخلي في السياسات العامة وبرنامجه الخارجي المتعلق بالسياسة الخارجية. وتتنافس الأحزاب على كسب الناخبين إلى جانبها بتقديم برنامج تفصيلي ومستقبلي ويمكن متابعته وقياسه. وفي حقيقة الأمر فإن الناخبين، وهم يصوتون لأي حزب من الأحزاب، يضعون بالفعل برنامج الحزب في أذهانهم، وما إذا كان يتطابق مع احتياجاتهم وطموحاتهم ومعتقداتهم السياسية، كما يأخذون في الاعتبار كذلك قائمة الحزب من المرشحين. وفي كثير من الأحيان، يساهم في وضع برنامج الحزب قياداته وأعضاؤه وأنصاره من المتعلمين والمفكرين المرموقين حتى يتم استمالة الناخبين إلى البرنامج والتصويت للحزب. يحدث ذلك بالتأكيد في الدول الديمقراطية الليبرالية، بينما يقل ذلك في الدول الديمقراطية غير الليبرالية؛ حيث يتم إعطاء أولوية أكبر لشخصية المرشح، ومن ثم؛ تقل أهمية البرنامج، وهكذا؛ فعند عملية الاختيار بين الأحزاب طبقًا للبرامج، ينبغي النظر إلى ما يلي: **أولًا**: مدى إمكانية تطبيق وتنفيذ البرنامج، **وثانيًا**: مدى شمول البرنامج لمختلف أبعاد السياسة العامة، **وثالثًا**: مدى القدرة على قياس أداء الحكومة المتوقعة لأبعاد البرنامج، **وأخيرًا**: مدى اتصاله بمستقبل الوطن والمواطنين. وبعد إعداد البرنامج، تتم طباعته وتوزيعه على الناخبين والترويج له بوسائل الإعلام المختلفة والمؤتمرات الشعبية.

البرنامج الانتخابي لمرشح الرئاسة Presidential Platform

في الدول الديمقراطية التي يتنافس على رئاستها أكثر من مرشح رئاسي، يقوم كلٌّ منهم بوضع برنامج انتخابي يتولى فيه تقديم رؤيته لتقدم وطنه وحمايته والإعلاء من مكانته وتحسين مستوى معيشة الفرد وجودة الحياة، كما يقوم البعض بتقديم رؤية مستقبلية قد تمتد إلى أكثر من عشرين عامًا تتحدد فيها المشكلات والتحديات التي تواجه الدولة والحلول المقترحة لها والتكلفة اللازمة من أجل تنفيذها. ويقوم المرشح بالترويج لبرنامجه من خلال حملات انتخابية وإعلامية من جانبه ومن جانب مؤيديه ومناصريه. وفي كثير من الأحيان، يتم تنظيم مناظرات تليفزيونية بين مرشحي الرئاسة؛ حيث يتم اختبار مدى قابلية برامجهم الانتخابية للتطبيق ومدى فهم كل مرشح لبرنامجه، خصوصًا أن البرنامج يكون متنوعًا وشاملًا؛ ففي الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي الأسبق ريجان، دشن برنامجه الانتخابي بشعار الولايات المتحدة الأمريكية رقم ١ في النظام الدولي، وتم انتخابه بناءً على اعتبارات أخرى كثيرة ومنها هذا الاعتبار، وفور انتخابه، تقدم بمبادرة الدفاع الإستراتيچي Strategic Defence Initiative (SDI)، والتي كانت تعني إقامة شبكة من الدفاع الجوي في سماء الولايات المتحدة ضد الهجوم النووي السوفييتي في حالة وقوعه، وتكلفت ما لا يقل عن ٣٠٠ مليار دولار، وهو مبلغ عجز الاتحاد السوفييتي عن توفيره لبناء نظام منافس، كما أسهمت عام ١٩٩١ في سقوط الاتحاد السوفييتي، ومن ثم، صارت الولايات المتحدة القوة رقم ١ في النظام الدولي.

البنك الدولي World Bank

أنشئ البنك الدولي عام ١٩٤٤ بناءً على اتفاقية بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية، وكان الهدف منه في البداية تقديم المساعدات المالية والفنية بأوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وذلك لتنمية مجتمعاتها لتحصينها من النفوذ الشيوعي الذي مثّله آنذاك الاتحاد السوفييتي. وتساهم الدول كافة في ميزانية البنك الدولي في شكل أسهم، ولذلك تسيطر عليه الولايات المتحدة وأوروبا واليابان باعتبارها أكثر المساهمين تملكًا للأسهم، ومن ثم؛ فهم يحصلون على عدد أكبر من الأصوات. وقد جرى العرف على أن يرأس البنك الدولي خبير أمريكي، وتقوم سياسة البنك الدولي على دعم عمليات التنمية في بلدان العالم الثالث، وذلك بدعم مشروعات يتم الاتفاق عليها بين الطرفين، وتقوم الدولة المقترضة بسداد هذه الديون على فترة زمنية طويلة حوالي ٣٠ سنة بأسعار فائدة ضئيلة. و تتناول أنشطة البنك كل ما يتعلق بقضايا التنمية لا قتصادية والاجتماعية، مثل: التعليم والصحة والمرأة والجمعيات غير الحكومية و المشروعات متناهية الصغر، ويطلب البنك الدولي من الدول التي تلجأ إليه بغرض الحصول على قروض ما يسمى بـ «ورقة الإستراتيجية القومية» التي يجب أن تسهم فيها وتتفق عليها الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

بيان الحكومة Government Action Plan

جرى العمل على أن تتقدم الحكومة، فور تشكيلها، ببيان إلى السلطة التشريعية تحدد فيه خطة الدولة في السياسات العامة لفترة زمنية محددة تتراوح ما بين سنة وخمس سنوات توضح فيها المشروعات من ناحية، والموارد من ناحية أخرى، كما يتم توزيع هذه الموارد على مختلف قطاعات النشاط بالدولة. وتتولى السلطة التشريعية مناقشة مستفيضة لهذا البيان قد يترتب عليها إعادة تخصيص الموارد المالية بين مختلف القطاعات وتظهر هذه المناقشة الأوزان النسبية لأعضاء البرلمان والتجمعات المختلفة فيه ومراكز القوى الكبرى التي قد تتواجد به، وبعد إقرار البيان، تصير الحكومة ملتزمة التزامًا تامًّا بما ورد به بعد إقراره. ويصير مدى هذا الالتزام عنصرًا رئيسيًّا في مساءلة الحكومة أمام البرلمان وأمام الناخبين.

التبعية Dependency

يقصد بها تحكم الدول المركزية الكبرى في الدول الهامشية أو الدول النامية، وذلك بالارتباط في المصالح الاقتصادية والثقافية بين صانعي القرار والأغنياء لدى الطرفين، وهكذا؛ ففي الوقت الذي تتباين فيه مصالح لشعوب داخل الطرفين إلا أن هناك تنسيقًا واتساقًا في المصالح بين المسيطرين على كليهما. ولكي تتحقق مصالح الحكام والمسيطرين على الدول النامية؛ فإنهم يلجئون إلى التكيف مع شروط مصالح الدول الكبرى التي تتولى حمايتها. وقد انتشرت أدبيات التبعية في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، وعلى رأس علماء نظرية التبعية، Fernando Henrique Cardoso، والذي كان رئيسًا للبرازيل في الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٢، وسمير أمين، وقد انتشرت في أعقاب هذه النظرية النظريات

الأخرى المتعلقة بالتنمية الاقتصادية المستقلة والتنمية السياسية كعمليتين لا غنى عنهما من أجل الانتقال بالدول النامية من حالة التبعية والركود إلى حالة الانطلاق.

التنشئة السياسية Political Socialization

وهي عملية مستمرة لغرس قيم سياسية و خلق اهتمام سياسي لدى المواطنين، وتساهم فيهامؤ سسات عديدة على رأسها الأسرة ثم المؤسسات التعليمية والنوادي الاجتماعية والرياضية والأحزاب السياسية والنقابات وجماعا ت الضغط وجماعات المصالح والإعلام، هذا فضلًا عن المؤسسة لعسكرية أثناء أداءالخدمة ا لعسكرية بها، ولكي تصير عملية التنشئة السياسية مجدية وإيجابية؛ فإنه لا بد أن يكون هناك اتساق بين القيم والاتجاهات التي تغر سها مختلف هذهالمؤ سسات، أما إذا تضاربت هذه القيم والاتجاهات؛ فإن عملية التنشئة السياسية تخلق مواطنًا مضطربًا سياسيًّا، والتنشئة السياسية، إذا كانت إيجابية؛ فإنها تدفع إلى المشاركة السياسية الفعَّالة، وإن كانت سلبية أي تنشر قيم الشمولية والطاعة والخنوع؛ فإنها تكرس العزوف عن المشاركة السياسية. وفي النظم لا يمقراطية، تلعب مؤسسات المجتمع ا لمدني والجمعيات غير الحكومية دورًا مهمًّا في هذا المضمار،أ ما في المجتمعا ت الشمولية؛ فإن الحد يث يقتصر على التلقين السياسي.

التنمية السياسية Political Development

هي عملية مستمرة من الإصلاح السياسي لمؤسسات الحكومة، تتناول الإطار الفكري للنظام السياسي والمؤسسات العاملة فيه والعلاقة

بين المواطنين والسلطة السياسية، وتبدأ عملية التنمية السياسية من وضع أسس وقواعد قوية للتنشئة السياسية والمشاركة السياسية وحرية التنظيم في شكل أحزاب أو جماعات ضغط أو جماعات مصالح أو نقابات واتحادات، كما تتصل كذلك بحوار مجتمعي حي حول الإطار الثقافي والفكري الذي يحتضن النظام السياسي، ويتناول كذلك بالتحليل دور المؤسسة العسكرية ومؤسسات الضبط العام، والتي يجب أن تكون محايدة في العملية السياسية بقصد الإعلاء من المجتمع المدني والطبقة المتوسطة في إدارة شئون الدولة. وفي هذا الإطار، تتحدد طبيعة العلاقة بين الدولة والمؤسسات الدينية، والتي يمكن إما تحييدها أو الاستفادة منها في عملية التنشئة السياسية الرشيدة. وقد مرت المجتمعات المتقدمة بعملية التنمية السياسية التي قادت إلى تطور سياسي سلمي عكس الدول النامية، والتي تعثرت فيها عملية التنمية السياسية وتأخر فيها التحول من المجتمع الشمولي أو السلطوي إلى المجتمع الديمقراطي الذي يقوم أساسًا على ثقافة الديمقراطية.

التمثيل الدبلوماسي Diplomatic Representation

يعبِّر التمثيل الدبلوماسي عن أحد مظاهر السيادة للدولة والمعاملة بالمثل؛ فبعد أن يتم إنشاء الدولة والاعتراف بها، يتم تشكيل بعثات دبلوماسية Diplomatic Corps في مختلف الدول بغرض إثبات تواجد الدولة في الخارج، ورغبةً في تحقيق مصالحها لدى مختلف الأطراف الدولية، والمبدأ الرئيسي الذي يحكم التمثيل الدبلوماسي هو مبدأ المعاملة بالمثل بمعنى أن درجة التمثيل بين الدول تكون متساوية إلا إذا اتفقا على غير ذلك، وهناك مجموعة من الوظائف التقليدية للبعثة الدبلوماسية

تتمثل في التفاوض وجمع المعلومات ورعاية رعايا الدولة لدى الدولة المضيفة وتحقيق المصالح الاقتصادية والاجتماعية والتجارية والثقافية والعسكرية بين الطرفين، وإن كانت أهم وظيفة منذ بداية التمثيل الدبلوماسي تتمثل في التجسس وجمع المعلومات. وبعد انتشار ظاهرة لقاءات ومؤتمرات القمة بين رءوس الدول سواء كانوا ملوكًا أو رؤساء أو رؤساء وزارات، وذلك لحل المشكلات السياسية والاقتصادية والمالية والإستراتيجية والأزمات بين الدول توارت وظيفة السفراء في التفاوض وعادت الوظيفة الرئيسية الأولى لهم لتصير التجسس وجمع المعلومات، ومع ذلك؛ فإنه في القرن الواحد والعشرين وبعد تسريبات ويكيليكس والاحتمالات الكبرى لانتشارها في العالم وتكرارها من جانب شركات أخرى لم تعد حتى لهذه الوظيفة التقليدية للسفراء أية قيمة فعلية. ويمكن أن نتوقع انكماش دور الدبلوماسية في المستقبل، وفي حالة غضب الدولة المضيفة على السفير أو أحد أعضاء السفارة، تقوم بترحيله بعد إعلانه شخصًا غير مرغوب فيه Persona Non Grata، وفي هذه الحالة، تقوم الدولة الأخرى بعملية طرد مماثلة لأحد ممثلي الدولة الأولى.

التنمية المستدامة Sustainable Development

أحد المفاهيم التي أسهم بها البنك الدولي في قضية التنمية في العالم الثالث حينما أضاف مصطلح الاستدامة إلى التنمية، وهكذا تحول الاهتمام الدولي من مفهوم النمو Growth الاقتصادي، والذي يقتصر على معدل النمو الاقتصادي الكلي إلى التنمية بالمعنى الاجتماعي أي مدى استفادة أغلبية المواطنين منها، وأيضًا إلى مدى قدرة الدولة على الاستمرار فيها والحفاظ عليها دون مساندة خارجية. وقد صار هذا المفهوم أحد المفاهيم

الرئيسية التي تداولها الدول الكبرى عند دراسة رغبتها في تقديم قروض أو مساعدات للدول التي تحتاج إليها خصوصًا الدول النامية، ولكي توصف التنمية بالاستدامة، لا بد عند وضع إستراتيچية التنمية، أن تشارك في وضعها أطراف ثلاثة: الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وعلى رأسه المنظمات غير الحكومية، كما ينبغي أيضًا أن تشارك في متابعتها وتقييمها تلك المنظمات، والتي تمثل المستفيدين الرئيسيين Stakeholders من عوائدها، وتشكل قضية التنمية المستدامة معضلة كبرى بالنسبة للدول النامية، والتي في كثير من الأحيان ما تحتاج إلى مساعدات خارجية، سواء مالية أو فنية.

التهميش السياسي Political Marginalization

في الدول غير الديمقراطية، يتم تركيز الحياة السياسية في يد نخبة محدودة، ويعاني باقي المجتمع من الاستبعاد أو التهميش السياسي، والذي يعني عدم وجود أي دور للمواطنين في عملية اتخاذ القرار أو الحياة السياسية بصورها المختلفة. وفي بعض المجتمعات، يتم تهميش فئات بعينها مثل الفقراء أو النساء أو الأقليات العرقية أو الدينية أو الجغرافية بسبب استئثار جماعة ما بالسلطة وعدم رغبتها في اتباع سياسة التضمين. ويعني التهميش من الناحية السياسية، حرمان المواطنين من أحد حقوقهم الطبيعية في المشاركة التطوعية في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم ومصالحهم، كما أنه يعني كذلك التمييز وعدم المساواة، وهو ما يتعارض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولعل أخطر ما يهدد الاستقرار في النظام السياسي سيطرة شعور جماعي بالتهميش السياسي، والذي يصل إلى حد الرغبة في العصيان المدني أي عدم الإقدام على القيام بأي دور في النظام

السياسي، ويحدث ذلك عادةً في الدول التي إما لا توجد فيها انتخابات أو يتم فيها تزوير الانتخابات؛ حيث تقل نسبة المشاركة السياسية ويزيد معدل اللامبالاة. وإذا اجتمع التهميش السياسي بالحرمان الاقتصادي النسبي لنفس الفئات؛ فإنه لا بد أن يقود إلى ثورة شعبية.

الثورة Revolution

تعني التغيير الجذري في النظام السياسي وطريقة الحكم والعلاقة بين المؤسسات، وهي تختلف عن الانقلاب في أنها عادةً ما تكون شعبية أي يشارك فيها المواطنون باختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم السياسية. ومن الزاوية التاريخية كانت الثورات وما يترتب عليها دموية تتسم باستخدام القوة والعنف وأحيانًا عمليات التخويف والترهيب قبل الاستقرار وإقامة نظام جديد منبتة الصلة عن النظام السابق عليه، والذي غالبًا ما كان يتسم بالفساد والاستبداد، مثل: الثورة الفرنسية ١٧٨٩ والثورة الشيوعية ١٩١٧. ولقد كانت الثورة المصرية في ٢٥ يناير ٢٠١١ نقطة تحول فارقة في دراسة الثورات؛ فهي من ناحية، تمت باستخدام التكنولوجيا العصرية بين أبناء الطبقة المتوسطة والعليا، والذين انضم إليهم الشعب المصري بأكمله، ومن ناحية أخرى؛ فهي ثورة سلمية لم يستخدم أعضاؤها حتى اليوم أي شكل من أشكال العنف، ومن ثم؛ فهي ملهمة، ومن جانب ثالث؛ فإنها ثورة غير أيديولوجية تتجه نحو السياسات أكثر منها نحو الفكر المجرد، ومن جانب رابع؛ فإنها ثورة لم تكن لديها قيادات مسبقة أو برامج محددة سلفًا أو مؤسسات راعية لها منذ

البداية، إنها ثورة تلقائية. وهكذا فإنها، وفي حالة نجاحها النهائي، ستصير نموذجًا لثورات العالم في المستقبل.

الجاسوسية Spying

تقوم الدول عادةً بالتجسس بعضها على البعض الآخر، ذلك بغرض تحقيق مصالحها من ناحية، والاستحواذ على معلومات بشأن الدولة المستهدفة لاستخدامها عند الضرورة، وذلك بغرض تحقيق مصالحها أيضًا. ومن أجل تحقيق هذا الغرض تنشئ الدول أجهزة متقدمة جدًّا ومزودة بأفضل وسائل التكنولوچيا العصرية، كما توفر لها أقصى كمية من الموارد المالية لكي تساعدها في أداء وظائفها التي تعد أساسًا سرية، ويطلق على هذه الأجهزة أجهزة المخابرات Intelligence، سواء كانت مدنية أو عسكرية، وفي سبيل التجسس على دولة ما، تقوم هذه الأجهزة عادةً بتجنيد بعض مواطني تلك الدولة في أجهزتها الرئيسية المختلفة أو من بين مواطنيها، وذلك بقصد جمع المعلومات أو القيام بعمليات تخريبية Clandestine Activities، ومن أشهر أجهزة المخابرات الـ CIA (الولايات المتحدة)، والـ KGB (الاتحاد السوفييتي السابق)، والموساد (إسرائيل)، والسافاك (إيران في عهد الشاه)، والمخابرات المصرية.

حقوق الإنسان Human Rights

تستند على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي صدر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢١٧ بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٤٨، ويتكون من ٣٠ مادة تتصل بحماية حقوق الإنسان، ويقوم في جوهره على نص المادة ١ التي تنص على ما يلي: «يولد جميع الناس أحرارًا ومتساوين

في الكرامة والحقوق. وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضًا بروح الإخاء». وقد وقّعت دول العالم المختلفة على هذا الإعلان، صد قت عليه سلطاتها المخولة بذلك، ومن ثم؛ فا لدول كا فة ملتزمة بحما ية حقوق الإنسان كما وردت في هذا الإعلان، وعليها أن تضمن قوانينها الوطنية ما يعلي من تلك الحقوق، وقد أنشئت مجموعة من المنظمات غير الحكومية الدولية لمراقبة مدى التزام ا لدول بالنصوص الواردة في هذا الإعلان، مثل: International Amnesty وHuman Rights Watch، كما أنشئت منظمات غير حكومية في عدد كبير من الدول لمراقبة سلوك دولها في هذا الشأن، ولا شك أن تقارير هذه المنظمات تلعب دورًا مهمًّا في تعديل سلوك الدول في هذا الشأن، كما أنها تسيء أحيانًا إلى مكانة الدولة التي تخرق حقوق الإنسان.

جماعا ت ا لضغط Pressure Groups

هي جماعات ذات طابع سياسي وتستهد ف الضغط على النظام السياسي بقصد التأثير على عملية صنع القرار السياسي، بما يضمن تحقيق المصالح الخا صة لأعضائها أو لمن يتولى تشكيلها وتنظيمها وتمويلها، ويمكن أن تعبر جماعات الضغط عن مصالح دول أجنبية، وهي بهذا المعنى تصير جماعات محترفة وظيفتها الاتصال بأعضاء السلطة التشريعية وأعضاء الحكومة والأحزاب وربما المؤسسة العسكرية والمؤسسة الصناعية وغيرها من القوى التي تسا هم في عملية صنع القرار، ولا تو جد هذه الجماعات إلا في النظم الديمقراطية التي تسمح بالتنافس السياسي وتفتح أبوابها أمام الدول الأخرى لاستخدام الحرية السياسية المتاحة بغرض التعبير عن مصالحها والسعي نحو تحقيقها، ويطلق البعض على

جماعات الضغط مفهوم اللوبي Lobby، والذي يعود تاريخيًّا إلى انتظار المواطنين الأمريكيين في بهو فندق واشنطن بالعاصمة الأمريكية لمثليهم في الكونجرس من أجل السعي نحو تحقيق مطالبهم. ومن أقوى جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية منظمة الإيباك American ـ Israeli Public Affairs Committee (AIPAC)، اللجنة الأمريكية ـ الإسرائيلية للعلاقات العامة، وهي التي تتولى الضغط على الإدارة الأمريكية والكونجرس لصالح إسرائيل.

جماعات المصالح Interest Groups

وهي الجماعات التي تسعى إلى تحقيق المصالح المهنية والاقتصادية لأعضائها، مثل: اتحادات العمال وتعاونيات الفلاحين والنقابات والاتحادات الرياضية والنوادي الاجتماعية، ولا تستهدف هذه الجماعات، عكس الأحزاب السياسية، الوصول إلى السلطة، ولكنها تحاول، قدر استطاعتها وبما تسمح به طبيعة النظام السياسي، الدفع بمصالح أعضائها. ويزداد دور هذه الجماعات في النظم الديمقراطية ذات المستوى الليبرالي الأعلى، أما في النظم السلطوية والشمولية؛ فإن هذه الجماعات، رغم تشكلها، إلا أنها تسير في فلك النظام السياسي، من ثم؛ فإنه يمكن أن يحدث فصل تام بينها وبين أعضائها، خصوصًا أن قياداتها يتم اختيارهم من بين أعضاء الحزب الواحد. والمبدأ العام في كافة المجتمعات ألا ينبغي أن تسعى هذه الجماعات إلى تحقيق مصالح لأعضائها تتعارض مع المصالح القومية العليا، والتي ينبغي أن تتسم بالأولوية على ما عداها.

الجمعيات الأهلية Non Profit Organizations

وتنتمي إلى المنظمات غير الحكومية غير أنها تنبع من قاع المجتمع، ولذلك يطلق عليها أحيانًا الجمعيات القاعدية أو الشعبية، وهي بالضرورة لا تسعى إلى الربح، ولكنها جمعيات خيرية يقوم نشاطها على التطوع، وتعتبر لك ركنًا أساسيًا من أركان التضامن الاجتماعي. وفي الدول الديمقراطية، لا توجد تعقيدات قانونية أو سياسية بخصوص إنشائها؛ حيث يتم ذلك بمجرد التسجيل بإحدى المحاكم، أما في الدول غير الديمقراطية، ونظرًا لتوجس الحكومات من أنشطة هذه الجمعيات وشبهة ارتباطاتها الخارجية؛ فإنها تضع قيودًا جمة على إنشائها ومراقبتها وأنشطتها، ويوجد بمصر ما يزيد عن ٢٠ ألف جمعية تعمل في مجالات عديدة اجتماعية وثقافية شريطة أن تبتعد عن النشاط السياسي، وهي تتبع وزارة التضامن والعدالة الاجتماعية.

الحرمان الاقتصادي النسبي Relative Economic Deprivation

يشير إلى وجود فجوة كبيرة بين الطبقة الغنية والطبقات والفئات الاجتماعية الفقيرة؛ حيث يحصل الذين لا يعملون على جهد وطاقة من يعملون، وحيث يتم حرمان من يعملون من عائدهم نسب لقيمة عملهم. ويختلف الحرمان الاقتصادي النسبي عن الحرمان الاقتصادي؛ حيث إن الأخير يشير إلى الحرمان العام الذي يصيب المواطنين كافة في أوقات الندرة الاقتصادية، مثل الجفاف؛ ففي هذه الحالة، يتم حرمان الجميع بصورة تكاد تكون متساوية، ومن ثم لا يوجد شعور بالظلم لدى فئة دون أخرى، ولا يوجد دافع لعدم الاستقرار. أما الحرمان الاقتصادي

النسبي؛ فيعني عدم حصول الفرد على ما يستحقه، ومن ثم؛ فهو يشعر بالظلم إزاء الآخرين الذين يحصلون على ما لا يستحقون. وفي هذه الحالة، يميل الذي يشعر بالحرمان الاقتصادي النسبي إلى ستخدام لعنف من أجل رفع الظلم. قد تمت دراسة هذه الظاهرة من جانب علماء مثل Ted Gurr، والذي فسَّر ميل المرء إلى الثورة واستخدام القوة بشعوره بالحرمان الاقتصادي النسبي، وإذا اقتصر هذا الشعور على فئات محدودة؛ فإنه لا يؤدي إلى نتائج خطيرة إذا تمت الاستجابة إلى مطالبهم، أما إذا ساد هذا الشعور بين الطبقات المحرومة؛فإنه يؤدي إلى ثورة عارمة لإعادة الحقوق إلى أصحابها، ويزيد الميل إلى هذه الثورة إذا تزامن هذا الشعور مع التهميش السياسي لنفس الفئات أو الطبقات.

الحرية Freedom

تعني حق المواطن في التفكير الحر والتعبير عن رأيه وانتماءاته ومعتقداته دون قيود سياسية أو قانونية، وتقضي بالمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات والمسئوليات، وهي ركن أصيل من أركان الديمقراطية، وتمتد كذلك إلى حرية التنظيم وحرية الاختيار وحرية الحركة السياسية، وقد صارت جزءًا لا يتجزأ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي صدر عام ١٩٤٨، وجوهر الحرية يتصل بـا حترام حرية الآخرين وعدم لتعدي عليها أو الانتقاص منها، وإلا تحولت إلى فوضى لا يمكن التحكم فيها أو احتواؤها. وللحريةتجنا حان: الحرية السياسية بالمعنى السابق، والحرية الاجتماعية بمعنى تحقيق العدالة الاجتماعية داخل النظام السياسي.

الحزب السياسي Political Party

يتكون من مجموعة من الأفراد الذين يوجد بينهم حد أدنى من الانتماء الأيديولوچي أو الفكري ويعدون برنامجًا يتعلق بالأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسة الخارجية، ويستهدفون الوصول إلى الحكم، وهكذا، تصير أهم أهداف الحزب، مهما كان حجمه أو وزنه أو عدد أعضائه، الوصول إلى السلطة السياسية. وتنقسم النظم الحزبية إلى ثلاثة؛ نظام الحزب الواحد في النظم الشمولية، ونظام الحزب الواحد المسيطر في النظم الشمولية، وأحيانًا الديمقراطية في المرحلة الانتقالية، ونظام الحزبين كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، ونظام التعدد الحزبي، مثل: ألمانيا وإسپانيا والهند وپاكستان وغيرها. وهناك الأحزاب التي تقوم على أيديولوچية جامدة، مثل الأحزاب الشيوعية، أما معظم الأحزاب؛ فهي تقوم على سياسات مرنة قوامها برامج سياسية واقتصادية قابلة للتطبيق حين تترجم إلى برامج وخطط ومهام محددة المدة والتكلفة. ويصنف البعض الأحزاب إلى يسارية بمعنى أحزاب معارضة وتميل إلى النظام الاشتراكي، وأحزاب يمينية أي مساندة وتميل إلى النظام الرأسمالي، وهناك أحزاب الوسط.

الحكم الصالح Good Governance

هو مفهوم حديث نسبيًّا روَّجت له المنظمات الدولية، وبصورة خاصة البنك الدولي، ثم تبنته مراكز العلوم السياسية في الدول المتقدمة، ولم ينقل كثيرًا إلى العالم الثالث وخصوصًا الدول العربية نظرًا لما يعنيه من مراجعة نظم الحكم من ناحية وأداء مختلف المؤسسات من ناحية

أخرى؛ فالحكم الصالح يعني أن تكون هناك مرجعية دستورية وقانونية لعملية اتخاذ القرارات السياسية، كما يعني كذلك درجة عالية من درجات إتاحة المعلومات والشفافية في تداولها وتوظيفها داخل النظام السياسي، كما يعني الحكم الصالح من الناحية الاجتماعية والاقتصادية المسئولية القانونية للشركات، ويستخدم في هذا الشأن مصطلح Corporate Governance، وقد وضعت دول غنية ومنظمات دولية عديدة تتولى تقديم القروض للدول النامية شرط الحكم الصالح/ الحوكمة للحصول على القروض، وسارعت دول عديدة إلى إنشاء مراكز ومؤسسات لتطبيق هذا المفهوم ومتابعته داخل النظام السياسي. وأحيانًا توجد مقاييس في العالم، يتم ترتيب الدول عليها، وقد يؤدي ذلك في كثير من الأحيان إلى شعور الدول بالحرج إذا كانت مكانتها متدنية على هذا المقياس.

الحكومة Government

توجد في كل دولة سلطة تنفيذية تتكون من الجهاز الإداري والبيروقراطي تقف على قمتها الحكومة، والتي تتشكل من هيئة من السياسيين المنتخبين أو المعينين حسب طبيعة النظام السياسي. وفي النظم البرلمانية، يتم تكليف رئيس الحزب الحائز على الأغلبية بتشكيل الحكومة ورئاستها لمدة محددة هي مدة البرلمان، أما في النظم الرئاسية والمختلطة؛ فمن المرجح أن يتم اختيار أعضاء الحكومة من خارج البرلمان، على أن يتولى رئاستها عضو منتخب في الجمعية الوطنية. وفي الدول المركزية، توجد حكومة واحدة في عاصمة الدولة، أما في الدول المركبة، مثل: الدول الفيدرالية؛ فتوجد حكومة في المركز بالإضافة إلى حكومات محلية في الولايات أو الإمارات أو الأقاليم. ويُفترض أن تقوم الحكومة بتنفيذ

الخطط والبرامج التي تقرها السلطة التشريعية، وفي النظم الديمقراطية، تتم مساءلة الوزراء بصورة منفردة أو تضامنية أمام البرلمان باعتبار أعضائه ممثلين للشعب.

الدستور Constitution

يطلق عليه البعض أبو القوانين، وهو مصدر كافة القوانين والمرجعية النهائية للنظام السياسي، وأحد السمات الرئيسية لأي نظام ديمقراطي، على الرغم من وجود نظم ديمقراطية لا يوجد بها دستور مثل النظام البريطاني، والذي يعتمد بصورة أساسية على العرف، وإن كان قد استمد شرعيته تاريخيًا من إصدار الماجنا كارتا عام ١٢١٥، وهي الوثيقة التي أعطت للشعب البريطاني حقوقًا سياسية على الملك. ونظرًا لأهمية الدستور؛ فإنه لا يصدر إلا باسم الشعب وعن طريق استفتاء عام، حتى إن التعديلات الدستورية تتم كذلك بطريق الاستفتاء أي الموافقة الشعبية المباشرة، ويختلف الدستور عن الإعلان الدستوري؛ حيث إن الأخير هو وثيقة مؤقتة تمهد للدستور الدائم. ويتضمن الدستور القواعد الأساسية العامة التي تحكم طبيعة النظام السياسي والعلاقة بين السلطات وقضايا الهوية والانتماء والأنشطة المختلفة للدولة ونظام بناء المؤسسات واختيار النواب وقضايا الأمن القومي والأمان الداخلي، ولهذا يتبعه إصدار قوانين تفصيلية لتطبيق تلك المبادئ العامة، ويختلف حجم الدستور وعدد مواده من دولة إلى أخرى؛ فالدستور الأمريكي لا يتعدى ثمان مواد، بينما الدستور المصري لعام ١٩٧١ يزيد على ٢١١ مادة، كما يمكن التمييز بين الدستور الجامد، والذي يتطلب إجراءات معقدة من أجل تعديله مثل

الدستور الأمريكي الذي يتطلب موافقة الخمسين ولاية على أي تعديل، وممكن أن يكون مرنًا من حيث اليسر في إجراءات تعديله.

الدولة State

الدولة هي الكيان السياسي والإداري والقانوني الذي يضم شعبًا وإقليمًا وحكومةً ويحظى بالاعتراف الدولي، وقد أُنشئت الدولة القومية في أعقاب معاهدة صلح وستفاليا عام ١٦٤٨، حينما تم الاتفاق بين ملوك أوروبا على الفصل بين الدولة ككيان سياسي والكنيسة كسلطة دينية، كما تم الاتفاق على الحدود السياسية لإقليم كل دولة والإقرار بعدم التدخل في الشئون الداخلية لأي منها بما في ذلك شكل وطبيعة الحكومة باعتبارها أمرًا داخليًّا، كما تم الاتفاق أيضًا على أهمية حل المنازعات بين الدول الأوروبية بالطرق السلمية، وقد انعكس ذلك على الفقرة ٧ من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تقضي بعدم شرعية التدخل في الشئون الداخلية للدول، وتعود معظم الحروب بين الدول إلى عدم اتساق التقسيم الجغرافي للأقاليم مع التكامل الديموجرافي للسكان. ويبلغ عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حتى عام ٢٠١١، ١٩٣ دولة، والدول إما بسيطة مثل مصر؛ حيث توجد حكومة واحدة تتبعها أقاليم أو محافظات أو دول مركبة مثل الدولة الكونفدرالية، والتي توجد بها حكومة مركزية دورها التنسيق بين حكومات الدول الداخلة في هذا النظام أو حكومة فيدرالية؛ حيث توجد حكومة مركزية لها السيادة العليا وحكومات للأقاليم أو الولايات أو الإمارات لها سلطات داخلية متعددة.

الدولة العلمانية Secular State

هي الدولة التي تقوم على عدم الخلط بين السياسة والدين؛ فهي ليست، عكس ما هو شائع، معادية للدين أو ملحدة، ولكنها تفصل فصلًا تامًّا بين الدين باعتباره قضية شخصية وبين السياسة بصفتها مسألة عامة تتناول العلاقة بين الحاكم والمحكوم من ناحية، وبين المواطنين بعضهم والبعض الآخر من ناحية أخرى، ومعظم الدول الديمقراطية هي دول علمانية، ولكن بدرجات مختلفة؛ فبينما ألمانيا هي دولة علمانية إلا أنها تقر بأهمية دور الدين في المجتمع، وعلى الرغم من أن أهم الأحزاب تحمل أسماء دينية، مثل: الحزب الديمقراطي المسيحي، إلا أن ذلك لا يعني تدخل الدين في شئون الحكم، عكس فرنسا التي لا تعترف بأي دور اجتماعي للدين، وليس سياسيًّا فقط، وعلى الرغم من هذا الفصل بين الدين والدولة في الدول العلمانية، إلا أنه كثيرًا ما يحدث تداخل بين الأمرين، وبصورة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ ففي حفل تنصيب الرئيس الأمريكي الجديد، يؤدي القَسم ويده على الإنجيل، وتتم عادةً قراءة بعض الترانيم، كما درج بعض الرؤساء الأمريكيين على الاستعانة ببعض آيات الإنجيل في خطبهم وخاصة خطاب الاتحاد. وتختلف الدولة العلمانية عن النظام الشيوعي، والذي يعادي بطبيعته الدين، وينظر إليه نظرة سلبية.

ا لدولة الفاشلة Failed State

هي الدولة التي تعجز عن القيام بوظائفها الرئيسية؛ الاستخراجية/ الإنتاجية، التوزيعية، الـ ـفاعية/ الأمنية، التعليمية والصحية، العلم والتكنولوچيا، وهي أيضًا دولة تنهار مؤسساتها المركزية، مثل: الحكومة والسلطتين التشريعية والقضائية. ويسبق هذا المصطلح مصطلحات أخرى، مثل؛ الدولة الرخوة State Soft، وهي الدولة التي على وشك الانهيار نظرًا لانصراف المواطنين عنها ولجوئهم إلى العصيان المدني، يليها الدولة التي هي على أعتاب الفشل Failing State؛ حيث توجد مؤشرا ت عديدة من اقترابها من الفشل، مثل: الاستدانة الكاملة من الخارج، انهيار العملة القومية وتعرضها للخطر الخارجي؛ فقد كان النظام المصري قبل ثورة ٢٥ يناير نظامًا على وشك الفشل، ثم صار فاشلًا بعد الثورة؛ حيث لم يصمد أمام الثوريين أكثر من ١٨ يومًا.

ا لدولة المدنية Civic Sate

هي التي تقوم على عدم الخلط بين ا لدين والسياسة مع الإقرار التام بو جود ا لدين ودوره في الحياة الاجتماعية، من ثم؛ فإن ا لدولة ا لمدنية ليست ضد الدين، كما أنها ليست دولة ملحدة، وقد نشأت هذه الدولة في أعقاب صلح وستفاليا عام ١٦٤٨ حينما استقلت ا لدولة عن الكنيسة كمؤسسة دينية كانت تتحكم في اختيار الأباطرة والملوك مقابل عوائد مادية ومالية. وتعلي ا لدولة ا لمدنية من الحقوق السياسية والاجتماعية للمواطنين دونما أي تمييز بسبب الانتما ء الديني أو درجة التدين التي لا يمكن قياسها أو تحت تأثير أية مؤسسة دينية، وأحيانًا يتم الخلط بين الدولة المدنية وا لدولة

العلمانية، والتي تقوم كذلك على الفصل بين الدين والدولة، والإعلاء من قواعد العلم على ما عداه من أسس اجتماعية أو دينية. والدولة القومية هي بالضرورة أو هكذا ينبغي أن تكون دولة مدنية. وأول دولة مدنية بمرجعية دينية في العصر الحديث هي دولة المدينة التي أسسها رسول الله ﷺ في المدينة المنورة (يثرب) بعد الهجرة إليها عام ٦٢٤م؛ حينما ضمت اليهود إلى جانب المسلمين، وتم توقيع اتفاقيات سلام وهدنة بين الطرفين تصل إلى حد الدفاع المشترك.

الديمقراطية Democracy

يقصد بالديمقراطية حكم الشعب لنفسه بنفسه، وأن السيادة للشعب، ومن ثم فإن كافة المؤسسات السياسية، والسلطات المختلفة مثل التشريعية والتنفيذية والقضائية تحكم نيابةً عن الشعب، ولقد بدأت الديمقراطية المباشرة في دولة المدينة/ أثينا باليونان؛ حيث يجتمع جميع البالغين من سكان المدينة بغرض التصويت على القرارات الرئيسية، ومنها قرارات الحرب والسلام. وحينما زاد عدد السكان، تقرر انتخاب نواب أو ممثلين لهم في هيئة تشريعية تتخذ القرارات بالإنابة عنهم، وهو ما أدى إلى إنشاء ما يسمى بالديمقراطية النيابية أو التمثيلية. ويقوم مفهوم الديمقراطية على فكرة الحرية في التعبير والاختيار بين مختلف البدائل واحترام الرأي الآخر، هذا فضلًا عن المساواة الكاملة بين المواطنين في الحقوق السياسية، بصرف النظر عن انتماءاتهم الطبقية أو السياسية أو العرقية أو الجغرافية. وفي النظم الديمقراطية، يصدر القرار بالأغلبية، وهو ما يتطلب احترام الأقلية؛ لأنها من الممكن أن تتحول إلى أغلبية في المستقبل.

الديمقراطية الاجتماعية Social Democracy

توجد في بعض النظم الديمقراطية مثل بريطانيا، والتي كان يطلق عليها الديمقراطية الفابية لارتباطها بالجمعية التي تحمل نفس الاسم، والتي ترى أنه على الدولة الرأسمالية مسئوليات اجتماعية كبيرة إزاء الغالبية العظمى من المجتمع، ومن ثم لا ينبغي ترك المواطن لقوى السوق التي يمكن أن تلتهمه وتؤثر على جودة حياته، وهي تختلف بذلك عن الديمقراطية الاشتراكية، والتي تعني بالأساس ملكية الدولة لأدوات الإنتاج، وعدم الترحيب بالملكية الخاصة التي تشوبها فكرة الاستغلال الطبقي، ولكي تتجنب الدول الديمقراطية أية احتمالات للصراع الاجتماعي؛ فإنه ينبغي عليها أن تفرض ضرائب تصاعدية على الأغنياء مع تقديم الخدمات الأساسية، وبصورة خاصة التأمين الصحي، من عوائد هذه الضرائب للفقراء، وهكذا، تسهم الديمقراطية الاجتماعية في حل قضايا الصراع الطبقي بخلق نوع من أنواع التوافق الاجتماعي السلمي.

الرأي العام Public Opinion

يشكل اتجاهات المواطنين إزاء النظام السياسي أو تجاه قضية معينة أو سياسة يرسمها النظام السياسي، وقد درجت الدول الديمقراطية على قياس دوري لاتجاهات الرأي العام، كما توجد بها مراكز مستقلة للقيام بذلك، مثل مؤسسة جالوب في الولايات المتحدة، والتي تقوم بقياسات للرأي العام في الولايات المتحدة وغيرها من الدول، كما قام المعهد الجمهوري الدولي (الأمريكي) بقياس الرأي العام المصري إزاء التغيرات التي طرأت على المجتمع المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ولا تقتصر قياسات الرأي العام على الاتجاهات السياسية، ولكنها تمتد

إلى محاولة معرفة تلك الاتجاهات إزاءأ شياء محددة، مثل السلع والخدمات وغيرها، ولكننا نهتم هنا باتجاهات الرأي العام نحو القضايا السياسية. وفي مصر، لا توجد مراكز مستقلة حتى اليوملقيا سات الرأي العام، كما أن القيام بهذه المهمة خارج إطار المؤسسات الرسمية يعرض الباحثين لمساءلة قانونية؛ حيث إن استخدامأ ساليب الاستبيان تتطلب موافقة مسبقة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وإن كان البعض قد تغلب على ذلك بإجراءقيا سات اتجاهات الرأي العام باستخدام التليفون والبريد الإلكتروني.

سحب الثقة No Confidence Vote

هي عملية ترتبطأ ساسًا بالنظام البرلماني الذي يوجد فيه تداخل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؛ حيث يقوم أعضاء البرلمان بمساءلة أي عضو في الوزارةعن مدى التزامه ببرنامج الحكومة و مدى فاعليته في تطبيقه، ويتقدم أعضاء البرلمان؛ إما بسؤال أو طلب إحاطة أو، وهذا هو الأهم، طلب سحب الثقة، وإذا تم سحب الثقة منوز ير واحد؛ فإن الوزارة كلها لا بد أن تسقط؛ لأن المسئولية تضامنية، ويترتب على ذلك أز مة سياسية؛ حيث يتقدم رئيس الوزراء إلى رئيس الدولة بطلب حل البرلمان، والدعوة إلىإنتخابا ت جديدة قد يترتب عليها الإتيان بحكومة مختلفة. كما يمكن أن تتم كذلك فى النظام الرئاسي، وإن كانت المسئولية فردية بمعنى أنه يمكن تغيير الوزير الذى تم سحب الثقة منه دون سقوط الوزارة بالكامل.

السلطة الأبوية Patriarchy

تصف النظام السياسي الديكتاتوري، والذي يقوم بتقديس شخصية الحاكم بعدم معارضته والإعلاء من شأنه والتعلق به والانصياع له. ويشير القرآن الكريم إلى هذا المعنى في سورة غافر الآية ٢٩ في قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ صدق الله العظيم، وفي سورة النازعات الآية ٢٤ في قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم ﴿فَقَالَ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ صدق الله العظيم، وقد ربط البعض بين السلطة الأبوية كمظهر من مظاهر الاستبداد السياسي ووجود دولة مركزية تتحكم في الأنهار؛ ولذلك تم الربط بين الأنهار كمصدر وحيد للمياه وبين الاستبداد السياسي؛ فقد أكد على ذلك August Karl Wittfogal، في كتابه «الاستبداد الشرقي Oriental Despotism». وينتمي هذا الفكر إلى مدرسة المحددات الطبيعية والجغرافية لنظم الحكم؛ فقد رأى البعض مثلًا أن الشعوب التي توجد على البحار والمحيطات أكثر ميلًا إلى الحرية والليبرالية من الشعوب التي توجد في أواسط الأراضي؛ حيث تتعرض الأولى للآخرين وتتفاعل معهم، أما الثانية فتتسم بالانغلاق على ذاتها، ومن ثم ضيق الأفق والميل السياسي إلى الاتجاه المحافظ. كما يمتد مفهوم السلطة الأبوية إلى المجتمعات الذكورية، ومنها المجتمعات العربية، والتي تعلي من مكانة الرجل على حساب المرأة، ويعد ذلك قصورًا سياسيًّا غير مقبول. غير أنه في النظم السياسية المعاصرة، فإن العلماء والمحللين السياسيين يعطون دورًا أكبر للإنسان في صراعه مع الطبيعة، من ثم تراجعت السلطة الأبوية في مجتمعات عدة تحت ضغط ثورات الشعوب ومطالبها بالمشاركة السياسية الحرة.

السلطة التشريعية Legislative Authority

تتكون من الأعضاء المنتخبين مباشرةً لتمثيل الشعب، وتتشكل عادةً من مجلسين؛ المجلس الأعلى الذي يتولى سلطات أكثر أهمية من المجلس الأدنى، ففي الولايات المتحدة، يعد مجلس الشيوخ هو المجلس الأعلى، ويحقق المساواة بين الولايات؛ حيث يوجد عضوين لكل ولاية (١٠٠ عضو)، ومجلس النواب الذي يتشكل حسب عدد سكان كل ولاية. وفي بريطانيا، يوجد مجلسان أيضًا، وإن كان مجلس النواب هو الأهم من مجلس اللوردات. وفي دول أخرى، تتشكل السلطة التشريعية من مجلس واحد. و للسلطة التشريعيةو ظيفتان؛ التشريع، والرقابة على الحكومة، وتراعي في أداء الوظيفة الأولى الاتساق التام مع الدستور، وإلا حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية التشريع. ويتم أداء الوظيفة الثانية بتقديم الأسئلة وطلبات الإحاطة وطلبات سحب الثقة من الحكومة. وعلى الرغم من أن السلطة التشريعية مسئولة عن رعاية المصالح القومية للدولة، فإن النواب يحاولون دائمًا تقديم خدمات تنفيذية لمواطني دوائرهم الانتخابية تحسبًا للانتخابات القادمة. وفي الدول الديمقراطية، والتي توجدبها جماعات ضغط وجماعات مصالح عادةً ما يتم الاتصال بأعضاء البرلمان من أجل تبني القضايا التي يدافعون عنها، كما توجد أيضًا في هذه البرلمانات جلسات استماع بالنسبة للقضايا الهامة، وذلك بحضور أصحاب المصلحة والمتخصصين والخبراء من مختلف القوى السياسية.

السلطة القضائية Judiciary

تتكون من المحاكم بمستوياتها المختلفة مثل محاكم الدرجة الأولى (الابتدائية) ومحاكم الاستئناف ومحاكم النقض والمحكمة الدستورية

العليا، وفي بعض الدول المحاكم الاقتصادية ومحاكم الأسرة، وفي الدول الإسلامية، توجد المحاكم الشرعية، ومن أهم خصائص السلطة القضائية في الدول الديمقراطية الاستقلال التام عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، حتى يمكن للقاضي أن يصدر أحكامه طبقًا للقانون وليس بناءً على تحيزات أو ضغوط سياسية، كما أن المحكمة الدستورية العليا تعد الرقيب على تطبيق الدستور والالتزام به، سواء في الأحكام الصادرة عن المحاكم، والتشريعات الصادرة عن السلطة التشريعية؛ ولذلك توجد خطوات معقدة وصعبة في كثير من الدول لاختيار قضاة المحكمة الدستورية العليا؛ ففي الولايات المتحدة مثلًا، يقوم الرئيس بترشيح القضاة لشغل الكراسي الشاغرة في المحكمة الدستورية العليا ويقدمهم إلى مجلس الشيوخ من أجل الموافقة عليهم، وفي هذه الحالة لا تملك أية سلطة إقالتهم. وفي بعض الدول، يتم الاستعانة بالقضاة للرقابة على الانتخابات التشريعية والرئاسية من أجل ضمان نقائها وخلوها من الفساد، كما توجد في بعض الدول لجنة عليا للانتخابات تتكون عادةً من قضاة حاليين أو قضاة سابقين. وفي دول أخرى، يمكن أن تتولى السلطة القضائية العملية الانتخابية برمتها، بدءًا من تسجيل الناخبين وتلقي الترشيح في الانتخابات وإجراء الانتخابات وإعلان النتائج.

السلطوية Authoritarianism

تختلف عن الشمولية في وجود حزب واحد مسيطر وعدة أحزاب هامشية أو هيكلية Skeleton تسير في فلكه، كما توجد كذلك بعض مظاهر المعارضة المستأنسة، والتي يتم استيعابها داخل النظام السياسي، كما توجد كذلك بعض مظاهر استقلال في النقابات والاتحادات وبعض

عناصر المجتمع المدني، ويتم اختيار القيادات السياسية بطريق الاستفتاءات المحكومة من أعضاء الحزب الواحد المسيطر، كما يتم انتخاب أعضاء الهيئة التشريعية من بين أعضاء الحزب ذاته، ويمكن تطعيم الهيئة التشريعية ببعض العناصر الموالية من الأحزاب الصغيرة، وعلى العكس من النظام الشمولي، فإنه يمكن في لحظات تاريخية أو تدريجية أن يتم التحول إلى النظام الديمقراطي، وذلك بفعل تحول الاتحادات والنقابات والأحزاب الصغيرة إلى مؤسسات سياسية أكبر فاعلية، وبسبب شيخوخة وضعف الحزب الواحد المسيطر. وقد وجد هذا النظام بصورة كبيرة في أمريكا اللاتينية وفي مصر قبل التحول إلى نظام ديمقراطي.

السلوك السياسي Political Behavior

تهتم الدول جميعًا بالسلوك السياسي للمواطنين، وبينما تعطي الدول الديمقراطية اهتمامًا أوسع بالاتجاهات السياسية التي تحدد السلوك، فإن الدول غير الديمقراطية تعطي أولوية للسلوك السياسي الظاهر دون الاهتمام بالاتجاهات الكامنة لدى المواطنين إلا في حالة الدول الشمولية والسلطوية، والتي تحاول تكريس قيم الولاء والانتماء لدى المواطنين، وقد يتوزع السلوك السياسي بين يمين ويسار بدرجاتهم المختلفة، مثل اليمين المتطرف واليمين المعتدل، واليسار المتطرف واليسار المعتدل، كما يمكن توزيع السلوك بين السلوك المحافظ والمعادي للتغيير من ناحية، والسلوك الليبرالي الذي ينادي بالتغيير والإصلاح من ناحية أخرى، كما قد يكون السياسي معتدلًا أي يؤيد الإصلاح التدريجي، وقد يكون سلوكًا ثوريًا يميل إلى التغيير الجذري والشامل، وقد يكون السلوك سلميًا يؤمن باستخدام الوسائل السياسية السلمية، كما قد يكون سلوكًا عنيفًا يميل إلى

توظيف عناصر القوة بما فيها القوة المسلحة. وأخيرًا، قد يكون السلوك فرديًّا حينما تكون الاتجاهات السياسية ونظام الاعتقاد حرة دون قيود اجتماعية أو مهنية، ولكنه قد يكون جماعيًّا حينما يخضع للتوجيه السياسي أو العائلي أو القبلي.

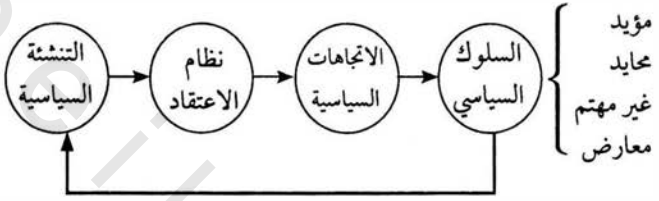

السيادة Sovereignty

ارتبط هذا المفهوم بنشأة الدولة القومية عام ١٦٤٨، حينما تم الاتفاق بين ملوك أوروبا على عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى وعلى رأسها تغيير نظام الحكم، وتعني السيادة التقليدية حق الدولة المطلق في إدارة إقليمها ورعاياها وشئونها الخارجية، فللدولة السلطة الكاملة على إقليمها البري والبحري والجوي، وعلى مواطنيها في الداخل والخارج؛ ولهذا تقضي الفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة بعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء. وفي العصر الحديث، وعلى الرغم من الإقرار بسيادة الدول كافة، ونظرًا لظاهرة العولمة ووجود قيم عليا ذات صفة عالمية، ونظرًا لالتزام الدول باحترام المبادئ الرئيسية لحقوق الإنسان، والوقوف ضد أي شكل من أشكال التطهير العرقي أو الجنسي، فقد صارت السيادة إلى حد كبير نسبية، ففي الماضي مثلًا كانت الدولة تستطيع أن تحدد لمواطنيها نوع الإعلام الدولي الذي يتعرضون له، أما

• اليوم فقد صارت السماوات مفتوحة على الجميع في كافة بقاع الأرض، كما أن الدول، بحكم مبادئ القانون الدولي الإنساني، يمكنها أن تحصل على شرعية التدخل في شئون الدول الأخرى بحجة حماية حقوق الإنسان، وأكثر من ذلك فإنه يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تحاكم رؤساء دول ومسئولين تنفيذيين باتهامهم بخرق حقوق الإنسان أو بالتطهير العرقي، كما حدث مع رئيس صربيا ورئيس السودان ورئيس ليبيا وغيرهم.

السياسات العامة Public Policy

تتمثل في مجموعة الخطط والبرامج والقوانين التي تستهدف حل المشكلات وتلبية احتياجات المواطنين، وهي، بهذا المعنى، تختلف عن السياسة التي تعني الصراع على السلطة، أما السياسات العامة فإنها تختص بدراسة ومتابعة وتقييم السياسة في المجال العملي، ويأتي على رأس اهتمامات السياسات العامة برامج وخطط الحكومة في حل القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وعلى رأسها قضايا الخدمات مثل التعليم والصحة والنقل، وعلى الرغم من أن الحكومة هي الجهة المنوط بها صنع السياسة العامة، فإن المواطنين والمجتمع المدني ومختلف السلطات في الدولة يساهمون في وضعها قبل أن تتحول إلى صيغة رسمية، كما يقوم المواطنون وممثلوهم في البرلمان بالرقابة على تطبيق هذه السياسات ومتابعتها وتقييمها، وفي حالة إخفاق الحكومة عن تحقيق أي جانب منها، يقوم المواطنون بحث ممثليهم في البرلمان على بدء مناقشة جادة حولها، ومن ثم تقوم الحكومة بتطوير وتعديل برامجها لكي تستجيب لاحتياجات ورؤى أصحاب المصلحة.

السياسة Politics

تعني في أبسط معانيها مَنْ يحصل على ماذا؟ متى؟ وكيف؟، أو يقصد بها التخصيص السلطوي للقيم والموارد Authoritarian Allocation of Values. مؤدى ذلك وجود طبقة أو نخبة سياسية تتولى بالانتخاب مسئولية إدارة الدولة لمدة معينة، تجرى بعدها انتخابات إما لاستمرارها أو لإحلالها بجماعة أخرى، وهي تقوم باتخاذ القرارات المتعلقة بحماية الدولة ومواطنيها (وظيفة الأمن)، كما تقوم بضمان جودة الحياة وتطويرها (الوظيفة الاقتصادية) وتوزيع الموارد على مواطنيها (الوظيفة التوزيعية). ونظرًا لندرة الموارد؛ فإن صانع القرارعليه أن يتخذ قرارات صعبة قد لا ترضي الجميع، ولكنه يسعى إلى إرضاء الأغلبية وإلا خذلته في الانتخابات وأزاحته عن السلطة، ويرتبط بالسياسة وجود السياسيين Politicians، وهم مجموعة من الأشخاص الذين يتمتعون بخصائص غير موجودة لدى بقية أفراد المجتمع، منها القدرة على المناورة والمراوغة وأحيانًا الكذب والخداع، ويلجأون أحيانًا إلى أدوات غير أخلاقية مثل الابتزاز السياسي للمناوئين لهم. لذلك، يطلق البعض أحيانًا على السياسة «اللعبة غير النظيفة Dirty Game»، وإلى جوار ذلك يمكن أن يوجد ما يسمى بخبراء السلطة، وهم ليسوا بالمحايدين سياسيًّا، وإنما يميلون إلى تبرير قرارات الساسة وتقديم العذر لهم في قراراتهم غير الشعبية.

السياسة الخارجية Foreign Policy

مجموعة التفاعلات التي تتم بين الفاعلين الدوليين من الدول وحدها خارج الحدود السياسية لكل منها، وهي تختلف عن السياسة الداخلية،

والتي لا يجوز لأي طرف خارجي التدخل فيها، وتقوم وزارات الخارجية للدول المعنية بتنفيذ أهداف السياسة الخارجية، وذلك بإقامة سفارات لدى الدول الأخرى يرأسها عادةً سفير يعاونه مجموعة من الدبلوماسيين. وفي الدول الديمقراطية، توجد جهات مختلفة تشارك في صنع السياسة الخارجية، ومنها رئيس الدولة ومجلس الأمن القومي (في حالة الأزمات). أما في الدول السلطوية، فإن رأس الدولة يتولى صنع واتخاذ قرارات السياسة الخارجية، وفي هذه الحالة، نشاهد تغيرات تكاد تكون أساسية في توجهات السياسة الخارجية إذا تغير شخص رأس الدولة؛ حيث تصير السياسة الخارجية أداة لتنفيذ الرؤية الشخصية لصانع القرار ورغبته في تحقيق المصالح القومية كما يراها هو. وتهدف السياسة الخارجية للدولة إلى خدمة الأهداف القومية الكبرى، وعلى رأسها الأمن القومي، ورفع جودة الحياة للمواطنين وزيادة مكانة الدولة في النظام الدولي، كما تهدف كذلك إلى حماية مواطني الدولة في الخارج. وتتسم السياسة الخارجية للدول الكبرى والدول الإقليمية المركزية بالعالمية، بينما تتصف السياسة الخارجية للدول الصغرى بالإقليمية المحدودة.

الشرعية Legitimacy

يقصد بها مدى قبول الناس للقوانين واللوائح والقواعد الحاكمة وقبولهم كذلك لطريقة الحكم. والشرعية هي أساس الحكم الصالح، وبدونها إما أن تتعرض الحكومة لمشكلة مع السلطة التشريعية أو أن تنهار. وفي بعض الأحيان، إذا فقد نظام الحكم شعبيته، ولكنه يتمتع بالشرعية بمعنى أن وجوده يتسق مع القواعد الدستورية والقوانين المتفرعة عنه،

فإنه يظل شرعيًا، وهكذا تثور مشكلة العلاقة بين الديمقراطية والشرعية، إذ يمكن أن يكون النظام غير ديمقراطي ولكنه شرعي، فالنظام السياسي الذي حكم مصر ما بين ١٩٨١ ـ ٢٠١١ كان نظامًا سلطويًا، ولكنه نظام شرعي؛ حيث تم انتخاب رئيسه وأعضاء البرلمان بناءً على القواعد القانونية المستقرة، وإن كانت الانتخابات قد تم تزويرها؛ فإن ثبت ذلك قانونًا تصير غير شرعية، بمعنى أنها تتعارض مع النصوص القانونية؛ ولذلك يسعى كل نظام سياسي إلى ترسيخ الاعتقاد بأن المؤسسات السياسية القائمة هي الأكثر ملاءمة للمواطنين. وفي هذه الحالة، تصير هذه المؤسسات شرعية وتؤدي إلى درجة كبيرة من الاستقرار السياسي، أما في حالة وجود مؤسسات غير مواتية، فإنها تصير غير شرعية، ومن ثم تؤدي إلى عدم الاستقرار. ويمكن التمييز بين نوعين من الشرعية؛ الشرعية الدستورية التي تعني المرجعية القانونية والدستورية للأفعال والقرارات والمؤسسات السياسية، والشرعية الثورية التي تستمد من حالة الثورة؛ حيث يتعطل العمل بالدستور والقوانين المرتبطة به إلى أن يتم التوصل إلى دستور جديد وقوانين جديدة تعكس مجتمع الثورة الجديد.

الشمولية Totalitarianism

قد ارتبطت بالنظم الشيوعية؛ حيث سيطرت الدولة على أدوات الإنتاج، وأقيم النظام السياسي على نظام الحزب الواحد ولا توجد أية أحزاب أخرى إلى جواره، ويتولى السلطة أعضاء المكتب السياسي للحزب كما كان يحدث في الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية سابقًا، ولا يوجد في هذا النظام مفهوم الانتخابات لاختيار أعضاء السلطة التنفيذية

أو التشريعية، وإنما يتم ذلك باختيارات من جانب الحزب الواحد، كما أنه لا توجد أية معارضة رسمية أو قانونية، وإن وجدت معالم من التململ السياسي، وتستمد كافة المؤسسات السياسية بما فيها المؤسسة العسكرية شرعيتها من انتمائها للحزب الواحد المسيطر على الدولة والنظام السياسي، ولا يمكن أن تتحول الشمولية إلى الديمقراطية بشكل سلمي، وإنما يتم ذلك بطريق الثورة وحدها.

الشيوعية Communism

تقوم على أفكار Karl Marx وEngels وعلى البرامج السياسية لكل من Lenin وStalin عند إقامة الاتحاد السوفييتي بعد الثورة الشيوعية عام ١٩١٧، وتقوم الشيوعية على مفهوم ملكية الشعب لأدوات الإنتاج وحكم نفسه لنفسه بصورة تكاد تقترب من مفهوم الإرادة العامة عند جان جاك روسو، وترى الشيوعية أن الدولة مآلها إلى الزوال Withering Away with the State لأنها ترتبط بوجود الملكية الفردية ونظام الطبقات الاجتماعية والنظام الرأسمالي، وهي مظاهر للاستغلال ومص دماء الشعوب، كما تقوم الشيوعية أيضًا على التبرؤ من الدين باعتباره أداة في يد الطبقة السياسية، والشيوعية بذلك تختلف عن الرأسمالية التي ترى الفصل بين الدين والسياسة، ولكنها لا تلغي دور الدين في النظام السياسي، والمراحل الأخيرة من الشيوعية تقضي بتحول الشعوب إلى مفهوم الأممية العالمية Internationalism، ونظرًا لفشل الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية وانهيار النظام الشيوعي عام ١٩٩١ لم يعد للشيوعية أي أساس علمي رصين.

صندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF)

أنشئ مثل البنك الدولي بناءً على اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤، ولكنه يختص بالمسائل النقدية والمالية في علاقته بالدول المقترضة التي تعاني أزمات في هذا الشأن؛ ففي حالة الأزمة المالية في كوريا الجنوبية عام ١٩٩٧ وتركيا عام ٢٠٠٣ واليونان عام ٢٠١٠ وأيرلندا عام ٢٠١١ ومصر بعد ثورة ٢٥ يناير قام الصندوق بتقديم قروض إلى هذه الدول بقصد تخطي الأزمة المالية الحادة التي تعاني منها، وفي كثير من الأحيان، يضع الصندوق شروطًا تتعلق بإجراءات حكومية ينبغي أن تتخذها الدولة المقترضة، مثل ترشيد الدعم الحكومي والاستهلاك والإنفاق الحكومي خصوصًا الإنفاق البذخي. وقد لعب الصندوق دورًا أساسيًّا بالنسبة لدول عديدة لتنفيذ برامج إعادة الهيكلة، والانتقال من النظم الاشتراكية/ القطاع العام إلى نظام السوق الحر، وقد انعكست هذه الشروط وغيرها على سوء السمعة الذي لحق بالصندوق. وقد جرى العرف على أن تكون الرئاسته لأحد الخبراء الأوروبيين.

الطبقة المتوسطة Middle Class

هي الطبقة التي تقف بين الأغنياء من ناحية والفقراء من ناحية أخرى، وتضم في عضويتها المهنيين والفنيين والمتعلمين في مختلف التخصصات، وهي الطبقة التي تحافظ على التوازن داخل النظام السياسي؛ فقد ذكر أرسطو أن هذا الدور المتميز للطبقة المتوسطة يرجع

إلى أنها واسعة من حيث العدد ومعتدلة من حيث الفكر والاتجاهات، وأنها منتجة لأنها تتسم بالتطلع إلى الأمام، وهكذا تصير ميزان الاستقرار داخل المجتمع، وبسبب وجود هذه الطبقة وقوتها ومشاركتها، وجدت المجتمعات الديمقراطية وتميزت بالاستقرار السياسي، بينما غيابها في الدول غير الديمقراطية يؤدي إلى عدمالا ستقرار وعدم الاعتدال. ومما يضيف إلى قوة الطبقةالمتو سطة وجود مجتمع مدني قوي تشكله المنظمات غير الحكوميةو النقابات والأحزاب والاتحادات والجمعيات الأهلية والنوادي وغيرها من المؤسسات الاجتماعية والدينية والثقافية، وهكذا تتكاتف هذه الطبقات مع بقية عناصر المجتمع المدني لإقامة نظام تعددي تتنوع فيه مجالات الاختيار السياسي، ومن ثم تقل فيه احتمالات ا لصراع واحتكار القوة. ولا شك أن حجم الطبقة المتوسطة يعد مؤشرًا مهمًّا لمدى الاستقرار السياسي الذي كلما زاد اتسع الاستقرار السياسي، والعكس صحيح.

الظاهرة الجماهيرية Mass Phenomenon

تعني تحرك الجما هير في اتجاه ما بصورة جماعية نتيجة إشاعة أو حقيقة، مثل الكوارث الطبيعية أو البشرية، وتتحرك الجماهير في هذه الحالة نتيجة العاطفة وليس العقل وتحت ضغط الخوف الجماعي والشعور بعدم القدرة على المجابهة أو المواجهة، والإحسا س بالعجز الطبيعي عن مواجهة الأزمات الطبيعية مثل البراكين والأعا صير. وأحيانًا ما تلجأ إليها النظم السياسية في الدول الشمولية والسلطوية لخدمة أغراضها، وفي هذه الحالة

يطلق عليها التعبئة Mobilization. وفي مثل هذه الحالات، تخضع الجماهير لعمليات تلقين سياسي مكثف يصل إلى حد غسيل المخ، حينما يسيطر القائد السياسي على مشاعر الجماهير باعتبارهم رعايا وليسوا مواطنين. ويمكن خلق الظاهرة الجماهيرية بتسخير الإشاعات، وتستخدم وسائل الإعلام من أجل تحقيق هذا الهدف، وذلك بقصد خلق روح الهزيمة والانكسار لدى المواطنين. وفي الخمسينيات من القرن الماضي، وجدت تعليقات كثيرة حول الشعب الأمريكي كوصفه مثلًا بأمة من القطيع Nation of Sheep، بمعنى أنها تتحرك بدون عقل. وفي أعقاب هزيمة عام ١٩٦٧ وتنحي الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر عن السلطة في ٩ يونيو من نفس العام، تم تحريك الجماهير في أكبر ظاهرة جماهيرية في تاريخ مصر لإعادته إلى رئاسة الدولة رغم هزيمته النكراء على يد إسرائيل. وهكذا فإن الظاهرة الجماهيرية هي ظاهرة سياسية توظف فيها الخصائص السيكولوجية للمواطنين، وذلك باستثارة عواطفهم وضمان خضوعهم.

العدالة Justice

هي القيمة العليا في الإسلام، كما أن الحرية هي القيمة العليا في الرأسمالية، والمساواة هي القيمة العليا في الشيوعية، بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِ ﴾ صدق الله العظيم [النساء: ٥٨] وأقيم نظام الحكم في الإسلام على قيمة العدالة التامة في تطبيق القواعد الشرعية والسياسية؛ فقد قيل عن الخليفة الثاني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حكمت فعدلت فأمنت فنمت يا عمر،

كما أطلق على الخليفة عمر بن عبد العزيز لقب الخليفة العادل؛ نظرًا لإعلائه من تلك القيمة بين الناس، وقد استفادت الدول الديمقراطية من هذه الخبرة، وذلك بالتأكيد على استقلال السلطة القضائية تمامًا عن السلطتين التشريعية والتنفيذية لإعطاء القضاة درجة أكبر من الاستقلال والحياد في تطبيق القانون، كما أن النظام السياسي كله يضع ثقته في السلطة القضائية، وعلى رأسها المحكمة الدستورية العليا، والتي تعد المرجعية النهائية لتحقيق العدل بين المواطنين من ناحية والسلطة السياسية من ناحية أخرى.

العصيان المدني Civil Disobedience

يعد مرحلة عليا من مراحل المعارضة والمقاومة السياسية، وفي معظم الدول يتم ـ قانونًا ـ تحريم العصيان المدني؛ ففي الدول الشمولية والسلطوية، والتي لا توجد فيها منافذ دستورية للمعارضة، والمطالبة بالحاجات الأساسية وتحسين أحوال المعيشة والارتقاء بجودة الحياة، يلجأ المواطنون، إما إلى مظاهر المعارضة السلمية، مثل الاحتجاجات والإضرابات والمظاهرات من ناحية، أو العمل السري واستخدام القوى المسلحة من ناحية أخرى. وإذا لم تنجح هذه القوى في استخدام الوسائل السلمية، فإنها تلجأ إلى العصيان المدني، والذي يقضي بشلل مؤسسات وعناصر الإنتاج إلى أن يستجيب النظام السياسي لهذه المطالب والحاجات. ولعل أخطر مظاهر العصيان المدني هو الذي يتم على المستوى القومي ويتعدى المطالب الفئوية، ونظرًا لتشابك النظام الدولي المعاصر،

فإن العصيان المدني في مجتمع قد يستنفر الدول الأجنبية للوقوف إلى جانب المتضررين؛ نظرًا لاتصاله المباشر بحقوق الإنسان.

العقد الاجتماعي Social Contract

تعد نظرية العقد الاجتماعي من أهم النظريات التي تحدد العلاقة بين المواطنين والسلطة الحاكمة، وقد اختلف فلاسفة النظرية في تحديد طبيعة هذه العلاقة ما بين السيادة الشعبية المطلقة المتمثلة في الإرادة العامة كما صاغها جان جاك روسو، وما بين السيادة المطلقة للملك ووجوب الطاعة العمياء له كما فعل توماس هوبز، وما بين الاعتدال في العلاقة بين المواطنين والسلطة كما ذكر جون لوك، وعلى الرغم من أن فكرة العقد هي فكرة تخيلية أكثر منها حقيقية فإن روح النظرية ما زالت قائمة حتى اليوم؛ ففي كثير من الأحيان حينما يُراد إصلاح النظام السياسي، ينشد البعض ضرورة صياغة عقد اجتماعي جديد بين الحكومة والمواطنين بقصد ترشيد العلاقة بين الطرفين بغية توكيد السيادة الشعبية.

العلوم السياسية Political Science

تختلف العلوم السياسية عن السياسة بأنها تتبع الأساليب العلمية والموضوعية في التحليل السياسي، كما أن عالم السياسة Political Scientist، عكس خبير السلطة Technician of Power، يتسم بالحياد وعدم التحيز، ولا يعنيه كثيرًا إرضاء مشاعر وأحاسيس صانع القرار؛

فهو يقدم رؤيته للقرارات أو القضايا بما يتفق مع القواعد الأكاديمية المجردة، أما خبير السلطة فهو يسعى أولًا وأخيرًا إلى إرضاء صانع القرار، وقد يحاول معرفة اتجاهات صانع القرار بصورة أو أخرى، ثم يقدم له النصيحة التي تتناسب مع ذلك، وقد يصل بعض علماء السياسة إلى خبراء للسلطة في الدول المتقدمة؛ فيحافظون على حايدهم السياسي وتحليلهم الأكاديمي، وهذه هي أرقى درجة يمكن أن يصل إليها العالم، وتحاول النظم السياسية كافة استقطاب واستمالة علماء السياسة للاستفادة منهم في خدمة الوطن، وذلك بتوليهم وظائف تنفيذية. في هذه الحالة، يتخلون عن صفتهم كعلماء سياسة ويصيرون ممارسين سياسيين. ويحدث ذلك أيضًا بالنسبة لعلماء الاجتماع والاقتصاد، فقد صار كاردوسو أهم علماء التبعية رئيسًا للبرازيل فيما بين ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٢، وقد ساهم بإبداع في تنمية الاقتصاد البرازيلي.

القومية Nationalism

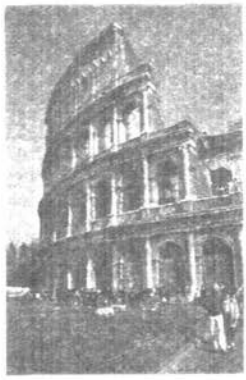

نشأت القومية بقيام الدولة القومية عام ١٦٤٨، والتي تعني بصورة أساسية شعبًا متكاملًا يقيم داخل حدود سياسية معترف بها دوليًّا، ويقوم باختيار حكومته دون تدخل خارجي، وفي بعض الأحيان، تم توظيف مفهوم القومية للإعلاء به عن مفهوم الانتماءات الدينية المختلفة؛ فالذين

أدخلوا مفهوم القومية العربية إلى الوطن العربي في بداية القرن العشرين هم مسيحيو المشرق العربي، والذين أرادوا إنشاء دولة قومية عربية تضم بين جوانبها كل من ينتمون إلى الديانات السماوية دون تمييز يذكر، وقد بدأت القومية في أوروبا مع بدء الثورة الصناعية ثم انتقلت إلى العالم الثالث في أعقاب حروب التحرر القومي بعد الحرب العالمية الثانية، ويتم التمييز عادةً بين القومية المتطرفة والقومية المعتدلة؛ فالأولى تدعو إلى النقاء العرقي والسيطرة على الآخرين، مثل النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية، أما القومية المعتدلة، فهي التي تدعو إلى التحرر من الاستعمار الأوروبي وإنشاء دول عصرية تقوم على العلم والتكنولوچيا.

القوة الناعمة Soft Power

أول من كتب عنها عالم السياسة الأمريكي Joseph S. Nye Jr، ويقصد بها كافة مظاهر القوة السياسية والمعنوية والاقتصادية التي توجد تحت يد الدولة، والتي تختلف تمامًا عن القوة العسكرية، وقد استخدمت في مواجهة الاتحاد السوفييتي قبل سقوطه مباشرة حينما قامت الولايات المتحدة بتصدير بنطلونات الجينز ومحلات الوجبات السريعة إلى الاتحاد السوفييتي وغيره من الدول الأخرى، كما قامت بإطلاق إذاعتي صوت أمريكا Voice of America (VOA) وأوروبا الحرة لمخاطبة الشعوب المختلفة بالقيم والثقافة الأمريكية، هذا فضلًا عن الموسيقى الأمريكية. وقد لعب فنانون أمريكيون دورًا غير مباشر في القوة الناعمة الأمريكية،

مثل ألفيس بريسلي ومادونا ومايكل جاكسون، وبعض أبطال الرياضة الأمريكيين، مثل محمد علي كلاي، ومايكل جوردون، كما تستخدم الدول كذلك نشر برامجها التعليمية ومدارسها وشهاداتها العلمية لدى الدول الأخرى. وفوق ذلك، تقوم بعض الدول بتقديم منح دراسية مجانية للمتميزين من شباب دول العالم الثالث للحصول على الماجستير والدكتوراه، والتي قد تؤدي إلى هجرة العقول Brain Drain.

اللامركزية Decentralization

تعني تفويض السلطات المحلية في الدولة، سواء كانت محافظات أو أقاليم أو ولايات أو إمارات، بعض الاختصاصات الهامة المتعلقة بإدارة الشئون اليومية والسياسات العامة داخلها، كما تقوم كذلك على اختيار القيادات وصناع القرار المحليين بطريق الانتخاب المباشر دون التعيين من جانب الحكومة المركزية، وتستند أيضًا على وجود اختصاصات مالية مستقلة لكل مستوى إقليمي، وحقه في الحصول على الموارد المالية الإقليمية وتوظيفها لتنمية الإقليم. واللامركزية هي إحدى ركائز النظام الفيدرالي، كما أنها أيضًا إحدى السمات الرئيسية للنظام الديمقراطي في الدول البسيطة، مثل مصر. وهكذا فإن حاكم الولاية في الولايات المتحدة وأعضاء المجالس المحلية يتم انتخابهم انتخابًا مباشرًا من جانب مواطني الولاية، وبعد قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في مصر هناك مطالب بضرورة انتخاب المحافظين مباشرةً عن طريق مواطني كل محافظة، كما توجد مطالب بإجراء انتخابات حرة مباشرة لأعضاء المجالس المحلية.

ا لليبرالية Liberalism

تعني عدم وجود قيود اجتماعية أو دينية أو ثقافية على ا لحركة السياسية في المجتمع، وتعطي المواطنين السلطة العليا في اتخاذ القرارات؛ فبينما تعد الولا ت المتحدة مجتمعًا ديمقراطيًّا؛ حيث إن الشعب الأمريكي هو مصدر ا لسلطا ت إلا أن المجتمع الأمريكي مجتمع محافظ بسبب الثقافة الأمريكية التي يغلب عليهاالطا بعا لديني أو التي لم تتحرر بعد من آثار التمييز العنصري، عكس أوروبا التي انطلقت ديمقراطيتها إلى درجة أعلى من حرية الحركة، والتي يمكن أن يطلق عليها الديمقراطية الليبرالية. يُضاف إلى ذلك أن المجتمع الليبرالي يعطي النقابات والاتحادات ومؤسسا ت المجتمع المدني حرية أكبرفي ا لحركة السياسية عن المجتمع الديمقراطي ا لتقليدي الذي يميل إلى لضبط ووضع بعض القيود القانونية على الحركة السياسية، وبينما تعتبرا لحرية قيمة من القيم العليا؛ فإن الليبرالية تصف السلوك السياسي للمجتمع ومنظماته السياسية. ومن أهم كتابها جون ستيوارت ميل. والليبرالية، وعلى العكس مما هو شائع لدى ا لتيارات الدينية في العالم الإسلامي،غير معادية للدين.

المجتمع المدني Civil Society

هو مصطلح حديث في العلوم السياسية،تمت ا ستعارته من علم الاجتماع، ويشير إلى كافة المنظمات والهيئات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والخيرية ا لمستقلة عن الحكومة وعن المؤسسة العسكرية ومؤسسة الشرطة داخل النظام السياسي؛ فهو يضم الأحزاب وجماعاتا لضغط وجماعات ا لمصالح والنقابات والاتحادات والنوادي

والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية وجمعيات النفع العام. وفي النظم الديمقراطية، يلعب المجتمع المدني دورًا رئيسيًّا كواسطة بين السلطة السياسية والمواطنين، كما يلعب إلى حد كبير دور الطبقة المتوسطة التي نادى بها أرسطو من قبل فى الحفاظ على الاستقرار الداخلى، يُضاف إلى ذلك، أن المجتمع المدنى يعد أداة لتدريب وإنتاج القيادات السياسية المستقبلية؛ نظرًا للخبرة التى تكتسبها من العمل داخله، وهكذا فإن اتساع حجم وفاعلية المجتمع المدنى لا يؤدى فقط إلى تحقيق التوازن الداخلي وهو شرط أولي للممارسة الديمقراطية، ولكنه يعد كذلك مدرسة مهمة فى إفراز النخبة السياسية.

المعارضة السياسية Political Opposition

تضم كل القوى التي تتخذ موقفًا معارضًا للحكومة بأشخاصها أو قراراتها أو سياساتها، كما تقدم بدائل لها. وفي معظم النظم البرلمانية تشكل المعارضة حكومة ظل، وتكتل قواها داخل البرلمان من أجل تقديم كافة أشكال الاعتراضات على سياسات الحكومة القائمة. وتتمتع المعارضة في الدول الديمقراطية بالشرعية؛ نظرًا لأن الديمقراطية تقوم على مفهوم التنافس على كسب تأييد الرأي العام لبرامجها دون برامج خصومها، أما في الدول غير الديمقراطية، فإنه لا يسمح بأي نوع من أنواع المعارضة، وتعد خروجًا على ما يطلق عليه «الإجماع القومي»، ومن ثم تتخذ إجراءات قضائية قد تصل إلى الاعتقال. وفي الأدبيات السياسية، عادةً ما يطلق على المعارضين لفظ «اليسار» والمؤيدين لفظ «اليمين». ولكي تصل المعارضة إلى الحكم في ظل الانتخابات الحرة، فإنها تستخدم كافة الوسائل القانونية

مثل التعبئة والتظاهر والإضرابات والاحتجاجات واستمالة الرأي العام نحو برامجها البديلة. وفي النظم التي لا تسمح بالمعارضة العلانية أو يتم تجريمها، يلجأ المعارضون للعمل السري وإنشاء خلايا في الدولة، واللجوء إلى العنف بدرجات مختلفة، والذي يصل إلى حد الاغتيالات السياسية. وفي النظم الديمقراطية، يتم تداول السلطة سلميًّا بين الأغلبية والأقلية/ المعارضة حسب نتائج الانتخابات، فالأغلبية اليوم يمكن أن تصير أقلية غدًا، من ثم يوجد الاحترام المتبادل بين الطرفين.

المساءلة Accountability

تقضي بخضوع المسئولين السياسيين جميعًا لقواعد الرقابة والمتابعة والتقييم المستمدة من الدستور والقانون العام، وتعني أنه لا يوجد أحد فوق القانون، وتعد أحد المؤشرات الرئيسية للنظام الديمقراطي، وتنقسم المساءلة إلى مساءلة سياسية/ شعبية ومساءلة تشريعية. أما الأولى، فتعني أن صانعي القرار مسئولون عن قراراتهم ومدى نجاحها وتمتعها بدرجة عالية من الرشادة أمام المواطنين جميعًا والرأي العام والإعلام بكافة أشكاله وأدواته باعتبارهم شخصيات عامة، وليس باعتبارهم مواطنين عاديين. أما المساءلة التشريعية، فتعني مسئولية متخذي القرار أمام البرلمانات المنتخبة عما يصدر عنهم من أقوال وأفعال وقرارات قد تؤدي إلى إهدار المال العام أو إساءة استخدامه، وفي الدول الديمقراطية، تصل المساءلة إلى حد إقالة رئيس الدولة أو إجباره على الاستقالة، فقد حدث ذلك مع الرئيس نيكسون الذي استقال بسبب اتهامه بالتجسس على الحزب الديمقراطي، فيما عرف بفضيحة ووتر جيت. أما الرئيس

كلينتون، فقد نجا من نفس المصير، حينما أخفق الكونجرس في استصدار قرار بإقالته Impeachment.

المساواة Equality

ترتبط بالشيوعية أكثر من ارتباطها بأية أيديولوجية أخرى؛ حيث تسعى إلى تحقيق المساواة المطلقة بين المواطنين حسب قدرات كل منهم، وهكذا فإن الكل حسب عمله، والجميع ينخرطون في خدمة الدولة التي تملك كل شيء بما في ذلك أدوات الإنتاج فيما يطلق عليه «الملكية العامة». وفي هذا النظام، لا توجد ملكية خاصة على اعتبار أنها مستغلة وفاسدة. وتهدف الشيوعية من وراء مفهوم المساواة بين المواطنين إلى إقامة المجتمع «المثالي» الذي يتساوى فيه الأمير مع الغفير، كل حسب عمله وعطائه للدولة، ومنتهى الشيوعية التحول إلى مجتمع المواطنين المتساوين الذي تذوب فيهم الدولة بمؤسساتها ويحكمون أنفسهم بأنفسهم، وهي بهذا المعنى تتشابه إلى حد كبير مع مفهوم الإرادة العامة الذي أتى به روسو بعد ذلك ـ أما في التطبيق العملي، فقد انتهى هذا النظام إلى السيطرة التامة من جانب أعضاء الحزب الشيوعي على ما عداهم من المواطنين، وصار هؤلاء رمزًا للفساد والتمييز، كما تحولوا إلى ضرب قيمة المساواة في مقتل.

المسئولية التضامنية Collective Responsibility

لا توجد إلا في النظام البرلماني؛ حيث يترتب على سحب الثقة من أي وزير ضرورة حل الحكومة كاملةً وكذلك حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة، وتعود هذه الفكرة إلى أن رئيس الوزراء الحاصل على

الأغلبية في الانتخابا ت البرلمانية يقوم بتشكيل حكومته من زملائه في الحزب الذين فازوا أيضًا في الانتخابات البرلمانية. وفي حالة سحب الثقة من وزير بسبب عدم كفاءته في إدارة الوزارة؛ فإنذلك يخلق معضلة في النظام السياسي؛ لأن هذا الوزير عضو منتخب في البرلمان ويحوز ثقة الناخبين كنائب؛ فكيف يمكن عدم الثقة فيه من جانب زملائه المنتخبين أعضاء البرلمان على عدم كفاءته كوزير؟ ولذلكفإ نه من أجل حل هذه المعضلة، يتقدم رئيس الوزراء باقتراح سر يع لرئيس الدولة لحل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة، وينبغي مراعاة أن هذه الأزمة لا تحدث إلا فيما ندر.

المشاركة السياسية Political Participation

تبدأ المشاركة باهتمام المواطن بالشئون العامة، ثم الحرص على متابعتها، ثم التصويت في الانتخابات والاستفتاءات، وكذ لك الترشيح للمناصب السياسية. ويمكن أن تكون المشاركة إلى جانب النظام السياسي، فيكون المواطن مؤيدًا، كما يمكن أن تكون ضد النظام السياسي وبرامجه ويصير المواطن معارضًا، وتقوم الديمقراطية على اتساع دائرة المشاركة السياسية، بدرجاتها المختلفة بين المواطنين، ولا يجوز حرمان أي مواطن من المشاركة السياسية إلا إذا ارتكب جريمة يعاقب عليها القانون أو ارتضى المجتمع على عدم مشاركة فئة بعينها مثل أعضاء المؤسسة العسكرية أو مؤسسة الشرطة في بعض الدول ومنها مصر، ويرتبط معدل المشاركة السياسية بمعدلات التعليم والمستوى الاقتصادي و مستوى الحضر وأحيانًا بالنوع. وتختلف ا لمشاركة، وهي اختيارية تطوعية فردية عن التعبئة، والتي تعد إجبارية إكراهية، وتقوم النظم الشمولية والسلطوية على التعبئة دون المشاركة.

المشروعية السياسية Political Légitimation

تشير إلى العملية التي يتم من خلالها اكتساب الشرعية، وبهذا فإنها تشير إلى مدى الاتساق بين الفعل السياسي أو العملية السياسية أو الأيديولوچية السياسية مع القواعد والقيم العامة للمجتمع. وهناك خلاف سياسي بين المفكرين السياسيين حول العلاقة بين المشروعية والشرعية، وكذلك بينها وبين الديمقراطية، ففي الوقت الذي يمكن أن توجد فيه الشرعية دون الديمقراطية فإنه لا يمكن أن توجد مشروعية سياسية دون وجود ديمقراطية. ومن جانب آخر، فإن النظام السياسي يحتاج إلى مرجعية شعبية لكي تتصف أفعاله وسلوكه بالمشروعية. وهكذا فإن المشروعية تعني في التحليل النهائي أن الشعب وأعرافه وقيمه هي المرجعية النهائية لأفعال ووظائف النظام السياسي. ولا شك أن المشروعية السياسية تتطلب درجة عالية جدًا من الشفافية والإفصاح والمساءلة والنزاهة، وهي كلها معايير مستمدة من حق الشعب في الرقابة والإعلاء من قيمه وأعرافه. وتقضي المشروعية السياسية بأنه وإن كان من حق النظام السياسي أن يستعير أنماط الحكم ومؤسساته واتجاهاته من دول وثقافات أخرى، فإنه لا بد أن يتم تطويعها للظروف والثقافة الوطنية، وإلا فقدت المشروعية السياسية.

المنظمات غير الحكومية Non Governmental Organizations (NGOs)

تتضمن الأحزاب وجماعات الضغط وجماعات المصالح والنقابات والاتحادات والجمعيات الأهلية وكل التنظيمات غير المرتبطة بالحكومة، والتي تشكل جوهر المجتمع المدني. وعلى المستوى الدولي، توجد كذلك

المنظمات غير الحكومية الدولية، والتي تضيف إيجابيًّا إلى المجتمع المدني الدولي. وتحظى هذه المنظمات على المستويين الوطني والدولي بتأييد مالي وسياسي كبيرين من الدول والمنظمات الدولية؛ نظرًا للدور الهام الذي تقوم به، فقد صارت المنظمات غير الحكومية الدولية، ومنها منظمات حقوق الإنسان، فاعلًا دوليًّا له وزنه وكيانه، ويستطيع من خلال تقاريره السنوية أن يسبب حرجًا للدول غير الملتزمة بالقواعد الدولية مع مواطنيها أو مع بيئتها، وهناك توجس شديد لدى حكومات دول العالم الثالث من دور هذه المنظمات بسبب علاقاتها الدولية والموارد المالية التي تحصل عليها.

المواطنة Citizenship

تقوم الدولة المدنية على مفهوم المواطنة، والذي يقصد به المساواة التامة بين المواطنين أمام القانون دون تمييز بسبب الانتماء الديني أو العرقي أو الطبقي أو الجغرافي، وتعود فكرة المساواة بين المواطنين إلى حقيقة أن الله قد خلق الناس متساوين دون أي تمييز، ومن ثم فإن الدولة التي تستمد شرعيتها من السيادة الشعبية لا بد أن تلتزم بهذه الحقيقة الأبدية، كما أن الدساتير المعاصرة تضع فكرة المواطنة والمساواة بين المواطنين في مواد دستورية محصنة لا يجوز المساس بها، وينبغي أن تعكسها القوانين واللوائح المتفرعة عن الدستور. وقد نص الدستور المصري على مبدأ المواطنة ليس فقط للمساواة بين المسيحيين والمسلمين، وإنما للتأكيد على قيمة المساواة بين المصريين جميعًا، ومؤدى ذلك أن لكل المصريين نفس

الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما تقع عليهم نفس الالتزامات.

النخبة Elite

مفهوم اجتماعي انتقل إلى علم السياسة عن طريق علماء الاجتماع السياسي، ويقصد بها تلك المجموعة من الأفراد الذين يحتلون مواقع مؤثرة على عملية صنع القرار الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي أو كلها مجتمعة، من ثم فهناك النخب الاجتماعية والنخبة السياسية ونخب رجال الأعمال، وفي المجتمعات الديمقراطية خاصةً الليبرالية منها تتعدد النخب داخل النظام السياسي بما يحدث توازنًا بين مختلف المصالح، أما في الدول غير الديمقراطية، خصوصًا الدول الشمولية، فلا توجد إلا نخبة واحدة هي النخبة السياسية التي تتحكم بحكم سلطاتها غير المحدودة في كل من الاقتصاد والاجتماع، وتتوقف درجة التطور السياسي على مدى وجود نخب ملتزمة ومتواصلة مع المجتمع المدني، ولذلك رأى البعض مثل Gramsci أن النخبة ينبغي أن تكون عضوية بمعنى ارتباطها عضويًّا بالمجتمع، كما يرى البعض أن النخبة ينبغي أن تكون محايدة غير متحيزة حتى يحدث التطور المرغوب فيه، وفي المجتمعات غير الديمقراطية، يتم استقطاب النخبة الثقافية لدعم وتأييد النظام السياسي، وهي في هذه الحالة تلعب دورًا مهمًّا في تحديد الاتجاهات السياسية نحو النظام. وقد قمنا بالتوصل إلى مفهوم النخبة المتأهبة Alert Elite والتى تعنى بالشباب وطلاب الجامعة الذين يشكلون قيادات المستقبل.

النظام الانتخابي Electoral System

تقوم الديمقراطية على حق الشعب في اختيار ممثليه في السلطة التشريعية واختيار رئيس الدولة، وفي النظم البرلمانية رئيس الحكومة. ويعد النظام الانتخابي هو أداة المواطنين في الاختيار. تتعدد النظم ما بين نظام الانتخاب الفردي؛ حيث يتم التصويت للمرشح الذي يقدم نفسه بنفسه وليس في قائمة حزبية، ويتميز هذا النظام بالبساطة؛ حيث توجد علاقة مباشرة بين الناخب والمرشح، وإن كان يعاب عليه وجود احتمالات أكبر للفساد المالي واستخدام القوة وإمكانيات لتركيز النائب داخل البرلمان على خدمات الدائرة وليس الخدمات على مستوى الوطن. كما يوجد نظام الانتخاب بالقائمة، حيث يضع كل حزب مرشحيه في الانتخابات بكل دائرة في قائمة أحيانًا مغلقة أي يصوت عليها الناخب كما هي أو مفتوحة بمعنى أن يتولى الناخب ترتيب الأسماء حسب مدى مساندته أو حبه لهم، وهناك كذلك القائمة المختلطة، والتي تجمع بين قائمة الحزب المغلقة بالإضافة إلى عدد من المرشحين المستقلين. ولكي تتم الانتخابات، يتم تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية حسب عدد السكان، كما يمكن للنظام السياسي أن يشكل لجنة عليا للانتخابات تتولى الإشراف الكامل على العملية الانتخابية كما يحدث في الهند والمكسيك وتشيلي. أما في مصر، فيصوت المصريون باستخدام بطاقة الرقم القومي في حوالي ٢٢٢ دائرة حتى الآن تغطي مصر. وفي دول ديمقراطية عديدة، يمكن التصويت إلكترونيًا عبر شبكة تغطي الدولة بالكامل. والتصويت في الانتخابات هو سلوك فردي؛ لأنه حق أصيل للمواطن.

النظام الدولي International System

عبارة عن مجموعة التفاعلات التي تتم بين الفاعلين الرئيسيين، وما يحيط بها من قيم أو عقائد سياسية، وقد تكون هذه التفاعلات تعاونية أو صراعية بدرجات مختلفة. وقد يكون النظام الدولي أحاديًّا Unilateral، حينما تسيطر عليه دولة واحدة، وقد كان هذا هو الوضع في ظل النظام الإمبراطوري؛ حيث سيطرت الإمبراطورية الرومانية ثم البريطانية على النظام الدولي آنذاك، ثم حدث ذلك في الفترة بين ١٩٩١ ـ ٢٠٠٨، حينما سقط الاتحاد السوفييتي وسيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي. وهناك النظام الدولي الثنائي Bi ـ polar، حينما سيطرت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على النظام الدولي في الفترة ما بين ١٩٤٥ ـ ١٩٩١، وهناك كذلك النظام التعددي حينما تتربع على عرش النظام الدولي أكثر من دولتين، حدث ذلك قبل الحرب العالمية الأولى حينما اشتركت كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة وروسيا في قيادة النظام الدولي، ويحدث ذلك الآن ومنذ عام ٢٠٠٨؛ حيث تقود النظام الدولي كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين وروسيا واليابان. وفي النظام الدولي الراهن، توجد مجموعة من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وشركات متعددة الجنسيات ومنظمات غير شرعية كفاعلين رئيسيين إلى جانب الدول.

النظام الرئاسي Presidential System

يقوم النظام الرئاسي على الفصل التام بين السلطات الثلاث؛ التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويستند على مبدأ التوازن بينها فيما

يتصل بالاختصاصات؛ فالسلطة التشريعية المنتخبة تتولى وظيفة التشريع وإصدار القوانين، وتتولى السلطة التنفيذية التي يرأسها رئيس منتخب إدارة الدولة وتعاونه حكومة يتم اختيارها من خارج السلطة التشريعية. أما السلطة القضائية التي تختص بتحقيق العدالة، فإنها تستقل عن السلطتين. والنموذج التقليدي للنظام الرئاسي هو النظام الأمريكي؛ حيث يتكون الكونجرس/ السلطة التشريعية من مجلس الشيوخ (١٠٠ عضو أي عضوين لكل ولاية)، والذي يُنتخب أعضاؤه لمدة ست سنوات، ومجلس النواب الذي يختلف عدد أعضائه بين الولايات حسب عدد السكان، ويُنتخب أعضاؤه لمدة عامين، بينما يرأس الرئيس السلطة التنفيذية (الإدارة) وينتخب لمدة أربعة أعوام قابلة للتجديد بالانتخاب مرة واحدة فقط. وهناك بعض السلطات المشتركة بين السلطتين كقرار إعلان الحرب، وتعيين قضاة المحكمة الدستورية العليا، وضرورة موافقة الكونجرس على ترشيح الرئيس لبعض المناصب الهامة كوزير الخارجية والدفاع ورئيس المخابرات المركزية، وتستقل السلطة القضائية عن السلطتين السابقتين.

النظام البرلماني Parliamentary System

يقوم على التداخل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وأن منصب رأس الدولة، سواء كان رئيسًا أو ملكًا هو منصب رمزي أو احتفالي لأنه ليس منتخبًا من الشعب، وتتركز السلطة التنفيذية

في يد رئيس الوزراء، وهو منتخب من قبل الشعب لعضوية البرلمان، وفي العادة فإن رئيس الحزب الحائز على الأغلبية في الانتخابات البرلمانية يقوم برئاسة الوزارة وتشكيلها، أما في حالة عدم حصول أي حزب على الأغلبية، فيتم الاتفاق بين عدد من الأحزاب على تشكيل حكومة ائتلافية، إذًا الحكومة الائتلافية توجد فقط في النظام البرلماني الذي يعجز أي حزب فيه على الحصول على الأغلبية المطلقة، ويتولى رئيس الوزارة اختيار أعضاء وزارته من زملائه الذين نجحوا في الانتخابات البرلمانية، وتثور مشكلة كبيرة حينما يتم سحب الثقة من الوزارة أو وزير؛ لأن المسئولية تضامنية، وفي هذه الحالة، يصير النظام في أزمة، من ثم يوصي رئيس وزراء رئيس الدولة أو الملك بحل البرلمان، ويقوم هو بحل الوزارة، ويتم إجراء انتخابات برلمانية جديدة يترتب عليها أيضًا تشكيل حكومة جديدة.

نظام الحكم الديني Theology

لم يعرف التاريخ دولة دينية سوى الفترة التي سادت فيها الكنيسة على النظم السياسية في أوروبا، ومن ثم لا توجد دولة دينية بمعنى أن النظام السياسي والدستور والقوانين الوضعية والاتجاهات والسلوك والمعاملات مستمدة من السلطة الدينية، فالقول مثلًا بأن إيران والمملكة العربية السعودية دولتان دينيتان هو قول غير صحيح؛ لأن القوانين التي تحكم كل منهما هي قوانين مختلطة بين الشريعة والقوانين الوضعية والمستمدة غالبًا من التراث الأوروبي، ومن ثم فإن الدعوة إلى حكم ديني اليوم هي ادعاء لا محل له؛ حيث إنه لا يمكن التأكد من مدى صدق

دعوة هؤلاء أو مدى نقاء مايقد مونه والتقائه بالقواعد الشرعية، والحقيقة أنا لـسلطة الدينية الوحيدة في النظام الدولي المعاصر هي الفاتيكان التي تـستمد شرعيتها من انتمائها إلى المذهب الكاثوليكي، ولكنها لا تصلح كسلطة سياسية في أي دولة ديمقراطية حديثة رغم شعبية البابا لدى الشعوب التي تدين بهذا المذهب.

النظام السياسي Political System

يتشكل النظام السياسي من السلطات الثلاث التقليدية؛ التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتختلف العلاقات بين هذه السلطات باختلاف طبيعة النظام السياسي؛ ففي النظام الرئاسي، يتم الفصل بين السلطات، بينما يوجد تداخل بينها في النظام البرلماني، وكذلك في النظاما لمختلط، ويتم تصنيف النظام الرئاسي حسب مدى قوة كل سلطة في مقابل الثانية؛ فهناك النظام الشمولي، والذي يصير المواطن فيه خاهًا للدولة وللحكومة، وفي النظام السلطوي، يمكن أن يوجد حزب واحد أو حزب واحد مسيطر، ويصير للفرد حق محدود ومحكوم للتعبير والتملك، بينما يتسم النظام السياسي الديمقراطي با لتعددية والتنوع وا لحقوق لكا ملة للمواطنين، كما يتصف بتحقيق المساواة بينهم.و للنظام السياسي وظا ئف شتى أهمها الوظيفة الاستخر جية/ الإنتاجية والوظيفة التوزيعية/ العدالة الاجتماعية، والوظيفة ا لخدمية، والوظيفة الأمنية/ الحماية والوظيفة التكنولوچية... إلخ

النظام الفيدرالي Federal System

يوجد في الدول التي تتسم بتعدد المناطق الجغرافية أو التنوع الديمجرافي أو العرقي والديني أو المساحات الشاسعة التي يصعب إدارتها سياسيًّا بواسطة الحكومة المركزية وحدها. وفي هذه الحالة، تتوزع السلطات والاختصاصات بين الحكومة المركزية التي تتولى إدارة شئون الدفاع والأمن والاقتصاد والسياسة الخارجية، وحكومات الولايات أو الإمارات أو المناطق التي تدير الشئون اليومية لها، وهو بذلك يختلف عن النظام الكونفدرالي؛ حيث تتولى حكومات الولايات أو المناطق إدارة الشئون الخارجية والداخلية، وتصير مهمة الحكومة المركزية مهمة تنسيقية أكثر منها فعلية. ومن أهم النماذج للنظم الفيدرالية اليوم الولايات المتحدة الأمريكية ودولة الإمارات العربية المتحدة؛ حيث تقوم الحكومة المركزية في كل منهما بإدارة كافة الشئون الخارجية، وعلى رأسها التمثيل الدبلوماسي، نيابةً عن كافة الولايات الخمسين أو الإمارات السبع على التوالي. وقد نص الدستور العراقي الذي صدر في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ على التحول من نظام الدولة البسيطة إلى النظام الفيدرالي. وتشير التجارب التاريخية إلى احتمالات تحول النظام الفيدرالي إلى نظام الدولة البسيطة، وليس العكس.

النظم الإقليمية Regional Systems

هي نظم فرعية Sub ـ Regions في إطار النظام الدولي الراهن، مثل الوطن العربي، الشرق الأوسط، جنوب شرق آسيا وهكذا. وهناك

شروط معينة لوجود نظام إقليمي تتمثل في عدد من الدول التي توجد لديها حدود دنيا للمصالح لمشتركة ووجود دولة أو أكثر مما يطلق عليه ا لدول المركزية Central Regional Powers، وهي تلكا لدول التي تؤهلها مواردها ومساحتها ودرجة تقدمها وعدد وخصائص سكانها للقيام بدور لم شملا لدول الأخرى أو تحقيق التنسيق بينها ودرء المخاطر عنها Centripetal Role، ولكنها أيضًا قد تلعب دورًا غير تكاملي حينما تقيم علاقات خاصة أو تحالفًا مع دول خارج الإقليم أو دول تهدد الإقليم ويطلق على دورها هذا مصطلح Centrifugal Role؛ فقد لعبت مصر دورًا تكامليًا في الوطن العربي فيا لفترة ما بين ١٩٥٦ ـ ١٩٧٤ حينما ساهمتفي تحر ير الأقطار العربية، وبادرت بمؤسسة القمة العربية في إطار جامعةا لدول العربية، وإن كانت قد لعبت الدور الآخر فيما بين ١٩٧٨ ـ ٢٠١١. أما الآن، وبعد ثورة ٢٥ينا ير؛ فإنها تحاول قدر طاقتها إعادة اللُحْمة إلى الوطن العربي والدفعبعنا صر التكامل مرة أخرى.

النقابات Syndicates

تعد إ حدى أهم مظاهر الثورة الصناعية في أوروبا؛ ففي الوقت الذي نما فيه النظام التجاري الدولي ثم النظام الرأسمالي، كان لا بد من وجود منظمات تعبر عن مصالح العمال تجاه أصحاب رأس المال، ومع تطور النظام السياسي، كان لا بد أيضًا من وجود منظمات تمثل مختلف الطوائف والمهن إزاء النظام ا لسياسي والحكومي، وهكذا تم إنشاء النقابات والاتحاداتا لعمالية من ناحية، والنقابات المهنية كنقابة المهندسين ونقابة المعلمين ونقابة الزراعيين أو الاجتماعيين... إلخو تعد النقابات جزءًا

لا يتجزأ من تطور المجتمع المدني باعتبارهامنظما ت غير حكومية يقيمها ويديرها أصحابها، وهم أصحاب المصلحة، دون تدخل من الدولة. وتنظم تلك النقابات وسائل الضغط على الحكوما ت أو رجال الأعمال مثل الاعتصاما ت والإضرابات وا لمظاهرات والوقفا ت الاحتجاجية من أجل الحصول على مصالح أعضائها أو المصالح العامة، وفي النظم غير الديمقراطية، تتم السيطرة على هذه النقابات وتصير سوطًا للنظام السياسي. أما في النظم الديمقراطية؛ فتشهد النقابات انتخابات مباشرة بقيادالمطلي تؤ كد على ا ستقلالها عن الحكومة والدولة.

مراحل ا لنمو Stages of Growth

على الرغم من أن معظم الذين كتبوا في مراحل النمو تحدثوا عن النمو الاقتصادي فإن ذلك يمكن أن ينطبق كذلك على النمو/ التطور السياسي، و يدور هذا المنظور حول التطور التدريجي للمجتمعات دون التغيير الفجائي أو الثوري. ومن أهم من كتبوا في هذا الموضوع W.W. Rostow في كتابيه؛ The Stages of Economic Growth: A Non - Communist Manifesto، و Politics and the Stages of Growth؛ حيث قسم مراحل النمو إلى خمس؛ أولًا ـ مرحلة مدى توافر الشروط الأولية للانطلاق، وثانيًا ـ مرحلة الانطلاق، وثالثًا ـ مرحلة النضج، ورابعًا ـ مرحلة الاستهلاك الجماهيري، وأخيرًا ـ مرحلة ما بعد الاستهلاك الجماهيري. وتستند عملية الانتقال من مرحلة إلى أخرى على مدى توافر درجة من درجا ت التكنولوجيا من ناحية، ومدى ستعداد الإنسان ومهاراته من ناحية أخرى، كما قام Alvin Toffler خصوصًا

في كتابه The Third Wave بتحليل أثر التقدم التكنولوچي والعصر الرقمي على تطور المجتمعات والسلوك السياسي للإنسان، وتنبأ أن مجتمع ما بعد الاستهلاك الجماهيري الذي تحدث عنه Rostow سيصير صغيرًا بصورة أكبر بكثير مما يتخيله المرء، وهكذا انتقل المجتمع الدولي من مرحلة الرأسمالية المنفلتة إلى الرأسمالية الاجتماعية أو الملتزمة اجتماعيًّا. ويرى البعض كذلك أننا في مرحلة الانتقال من الديمقراطية السياسية إلى الديمقراطية التشاركية Participant Democracy، وفي هذه الحالة، يتعانق التطور السياسي مع التقدم لا قتصادي والثورة التكنولوچية للوصول إلى ما نطلق عليه المواطن الكوني Universal Citizen، والذي يصير بؤرة الاهتمام في كافة النظم الاجتماعية المعاصرة.

اليمين Right واليسار Left

هما مصطلحان يعبران عن المو قف من السلطة السياسية و قد برزا لأول مرة في النظم السياسية في أعقاب الثورة الفرنسية، فعندما اجتمعت الجمعية الوطنية التي شكلتها الثورة الفرنسية حدث أن جلس المؤيدون على اليمين، بينما جلس المعارضون على اليسار، وهكذا، ارتبط مفهوم اليسار بالمعارضة بينما اتسم اليمين بالتأييد، ومع ذلك فإن الأمر ليس بهذه السهولة؛ فالأحزاب الاشتراكية ذات الالتزام الاجتماعي بالفقراء، والتي تتسم بدرجة أعلى من الليبرالية، ومن ثم فهي تحسب على المعارضة يطلق عليها أحزاب اليسار، أما الأحزاب المحافظة التي تحسب على الأغنياء والطبقات الرأ سمالية فيطلق عليها أحزاب اليمين، ومع ذلك ففي بعض

الأحيان، نجد أن الأحزاب اليمينية قد تميل إلى التشدد الأيديولوچي والفكري وتصير معارضة للتيارات الليبرالية ذات الانتماء الاجتماعي، وهكذا يتغير الموقف من التأييد والمعارضة حسب من يتولى السلطة السياسية، فمثلًا يعتبر الحزب الديمقراطي اليوم في الولايات المتحدة حزبًا أقرب إلى الليبرالية والطبقة المتوسطة عن الحزب الجمهوري الذي يميل أكثر إلى الطبقة الغنية ويعد حزبًا محافظًا مع أنه تاريخيًا كان حزبًا أكثر ميلًا إلى الإصلاح عن الحزب الديمقراطي. وهناك درجات متعددة لكل من اليمين واليسار، وذلك بحسب درجة الانتماء الفكري ومدى الميل إلى الإصلاح أو معاداته.